الحوكمة
وعدم تماثل المعلومات المحاسبية

إعداد

مؤسسة الباحث
للاستشارات البحثية والنشر الدولي بالقاهرة

الحوكمة
و عدم تماثل المعلومات المحاسبية

دراسة من إعداد
مؤسسة الباحث
للاستشارات البحثية بالقاهرة

مجموعة من الأكاديميين في مجال العلوم الإنسانية
إشراف / د. السعيد مبروك ابراهيم
٢٠١٩

هذا الكتاب

يتناول: مفاهيم حوكمة الشركات والتي أظهرها على أنها عبارة عن تعبير واسع يتضمن مجموعة من المبادىء والآليات والإجرءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن مجموعة من الخصائص كالانضباط والشفافية والعدالة وإدارة المخاطر. ..إلخ وذلك بغرض تحقيق جودة الأداء التي تعظم بدورها قيمة المنشأة بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف من مساهمين وإدارة المنشأة وأصحاب المصالح وللمجتمع ككل، كما تناول العديد من النقاط منها:

أ- مبادىء جوكمة الشركات

ب- آليات حوكمة الشركات

ج- فعالية كل آلية من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وأثرها على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات

د- إطار العمل المقترح لكلاً من قواعد و آليات حوكمة الشركات الداخلية للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات

قائمة المحتويات

مقدمة

يمثل موضوع حوكمة الشركات واحداً من أبرز الموضوعات التي حازت الاهتمام منذ منتصف التسعنيات من القرن العشرين، حيث أوجدته ظروف غير مستقرة وحوادث عنيفة اجتاحت بعض أسواق المال والأعمال العالمية والمحلية (الخضيري، ٢٠٠٧، ص ٧)، ولعل أبرزها الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتنية وروسيا خلال عقد التسعنيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى إنهيارات كبرى الشركات الأمريكية العملاقة خلال الأعوام الأولى من القرن الحادى والعشرين مثل: شركة إنرون للطاقة Enron وشركة الإتصالات الأمريكية العملاقة ورلدكوم World Com وهي ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية، وأخيراً الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ م، وبالتالي ظهور الحاجة الماسة إلى إستعادة ثقة المتعاملين في أسواق المال بعدما فقد المتعاملون بالأسواق المالية الثقة في المعلومات التي تصدرها الشركات، ومن ثم عدم إمكانية الاعتماد على المعلومات المنشورة بصفة عامة عند إتخاذ القرارالأمثل.

وقد أكدت دراسات هيئة تداول الأوراق المالية (Securities Exchange Commission SEC) على قصور المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)Financial Accounting Standard Board مما أثر على جودة التقارير المالية، فالتقارير المالية المعدة في ضوء المعايير الحالية لاتعكس الواقع الاقتصادي للشركة بدقة، مما يفقدها أهميتها كأحد المصادر الأساسية للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قرار التعامل في الأوراق المالية (SEC,2003).

الأمر الذى أدى إلى تحول الاهتمام بموضوع " حوكمة الشركات " من موضوع يخص المشرعين في بعض أسواق المال الصاعدة إلى موضوع يهم كافة الأطراف ذات المصالح في بيئة الأعمال الحديثة مثل: المستثمرين والدائنين والشركات وبورصات الأوراق المالية وهيئات أسواق المال والمنظمات الدولية (غالي ،٢٠٠٣ ،ص ٣٦)، ومن العوامل والأسباب التي أدت أيضاً إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة تسارع خطى العولمة حيث تسعى المنظمات الدولية والدول المتقدمة من خلال الحوكمة إلى إيجاد قدر من التوحيد في الأطر والتنظيمات التي تحكم عمل الشركات في مختلف الأسواق، وقد شمل هذا الاهتمام الهيئات الاقتصادية الدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization For Economic Co-operation and Development (OECD) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي حرصت على التوصل إلى مفهوم وأسس وقواعد ومباديء ذلك المصطلح " حوكمة الشركات".

وقد جاء في قواعد حوكمة الشركات المصرية الصادرة في يوليو ٢٠٠٥، والتي نشرت المسودة النهائية لها في أغسطس ٢٠٠٥ أن هناك التزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية – خاصة التي يجرى عليها تعامل نشط – و كذلك على المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات مساهمة ومنها القاعدة رقم (٧) التى تنص على:

١- يجب أن يكون لكل شركة نظام مكتوبو معروف من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بشأن تجنب تعارض المصالح.

٢- يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة والمديرين والعاملين بها التعامل في أسهم الشركة لمدة محدودة تسبق الإعلان عن نتائج نشاطها المالى أو قبل الإعلان عن أية معلومات أخرى ذات طبيعة مالية مؤثرة، وذلك مع مراعاة أحكام القانون وقواعد القيد والتداول والإفصاح المعمول بها. ويتضح أن البند رقم (٢) يهدف إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات والحد من إمكانية تحقيق عوائد غير عادية بواسطة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بالشركة على حساب المستثمرين الآخرين، ولتحقيق أهداف هذا الفصل سوف تتناول الباحثة النقاط التالية:

١/٤ حوكمة الشركات.

٢/٤ فعالية آلية مجلس الإدارة ودورها فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٣/٤ فعالية آلية لجنة المراجعة ودورها فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٤/٤ فعالية آلية إدارة المراجعة الداخلية ودورها فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٥/٤ إطار العمل المقترح لكلاً من قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

١/٤ حوكمة الشركات:

١/١/٤ مفهوم حوكمة الشركات:

تساهم حوكمة الشركات بدور بارز فى وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها وأصحاب المصلحة (صالح ،٢٠٠٧،ص١٨).

وعلى الرغم من تعدد المحاولات لوضع تعريف لمصطلح حوكمة الشركات سواء من جانب المنظمات الدولية والمؤسسات المالية واللجان المختصة، أو من جانب الباحثين المهتمين بالأبعاد المالية والقانونية والمحاسبية لحوكمة الشركات ،إلا أنه لاتوجد صياغة واضحة لهذا المصطلح " حوكمة الشركات " متفق عليه تقطع جذور الجدل والنقاش حول ذلك المفهوم.

لذلك سوف تستعرض الباحثة بعض الأراء في مجال توضيح مفهوم حوكمة الشركات سواء من جانب بعض الباحثين أو المنظمات المهنية لتحديد المفهوم الذي تتبناه الباحثة في النهاية:

١ - تعريف لجنة Cadbury Committee Report (Cadbury ,1992):

في عام ١٩٩٢ أورد تقرير لجنة Cadbury التعريف التالي: الحوكمة هي نظام متكامل للرقابة يشمل النواحي المالية ونواحي أخرى، ويتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها.

٢- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (OECD,1999)

في عام ١٩٩٩ تقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعريف التالي: الحوكمة هي مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمناً ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء.

٣- تعريف Monks & Minow (Monks&Minow,2001):

الحوكمة هي العلاقة بين مجموعة من الأطراف المتنوعة والمتعددة لتحديد اتجاه وأداء الشركات، حيث تتمثل الأطراف الأساسية في: أ- المساهمين، ب- الإدارة (بمعنى المديرين التنفيذين) ، ج- مجالس الإدارة، أما الأطراف الأخرى تتضمن العاملين، الموردين، الدائنين، المجتمع.

٤- تعريف (أبو العطا ،٢٠٠٣):

تهتم حوكمة الشركات بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركات بما يحافظ على حقوق الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وباقي أصحاب المصلحة، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقاً لمعايير الافصاح والشفافية الواجبة.

٥- تعريف (شحاتة، ٢٠٠٦) :

الحوكمة هي مجموعة من الآليات والاجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستقلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل.

٦- تعريف (حماد ، ٢٠١٠):

الحوكمة تعني الانضباط والشفافية، إدارة المخاطرة والرقابة الفعالة، التوازن في القوى داخل السلطات العليا، الاستقلالية، مساءلة مجلس الإدارة، المسئولية أمام جميع الأطراف، العدالة، والمسئولية الاجتماعية.

٧- تعريف (مركز المديرين المصرى، فبراير٢٠١١، ص٢):

عرف دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في فبراير ٢٠١١ الحوكمة على أنها: مجموعة من المبادىء والقواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مجلس الإدارة، ومديرى الشركة، والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الآخرين المتأثرين بالشركة.

في ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحثة اقتراح التعريف التالي لحوكمة الشركات: هي مجموعة من المبادىء والآليات والاجراءات والقوانيين والنظم والقرارات التي تضمن مجموعة من الخصائص كالإنضباط والشفافية والعدالة وإدارة المخاطر.... إلخ. وذلك بغرض تحقيق جودة الأداء التي تعظم بدورها قيمة المنشأة بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف من مساهمين وإدارة المنشأة وأصحاب المصالح وللمجتمع ككل.

٢/١/٤ قواعد ومبادىء حوكمة الشركات ودورها فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات:

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادىء التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة بالشركات بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف، وتستند تلك المبادىء إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من بينها ما قامت به المجموعة الاستشارية لقطاع الأعمال المعنية بحوكمة الشركات، وشارك في إعداد تلك المبادىء عدد من اللجان منها لجنة سوق المال ولجنة الاستثمار الدولي، وقد قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل مخصص لوضع تلك المبادىء لتمثل وجهات نظرالدول الأعضاء في هذا الصدد.

وفي مايو ١٩٩٩ تم إصدار هذه المبادىء والتي تم تعديلها عام ٢٠٠٤ بعد تقييمها لمدة خمس سنوات، ومنذ ذلك الحين حتي الأن تعتبر تلك المبادىء هي الأساس الذي تستند إليه الدول والشركات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

وقد قام مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة (CIPE) بترجمة هذه المبادىء، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول من غير أعضاء منظمة التعاون بالإضافة إلى إسهامات البنك الدولي وقطاع الأعمال والمستثمرين وهيئة سوق المال المصرية حيث تمثل مبادىء حوكمة الشركات مجموعة المعايير السلوكية والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام في الشركات (صحصاح، ٢٠٠٧، ص٢٥) وتهدف هذه المبادىء إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة (OECD,1999).

وتمثل قواعد حوكمة الشركات النظم والاجراءات التي تهدف إلى تحقيق ما تهدف إليه المبادىء من خلال الالتزام القانوني بها وربطها بتحقيق سياسة المسئولية والمساءلة، فمن خلال السلطات والمسئوليات الممنوحة للأطراف المختلفة المشتركة في عملية حوكمة الشركات يتم وضع القواعد اللازمة لمساءلتهم (صحصاح،٢٠٠٧، ص ٢٥).

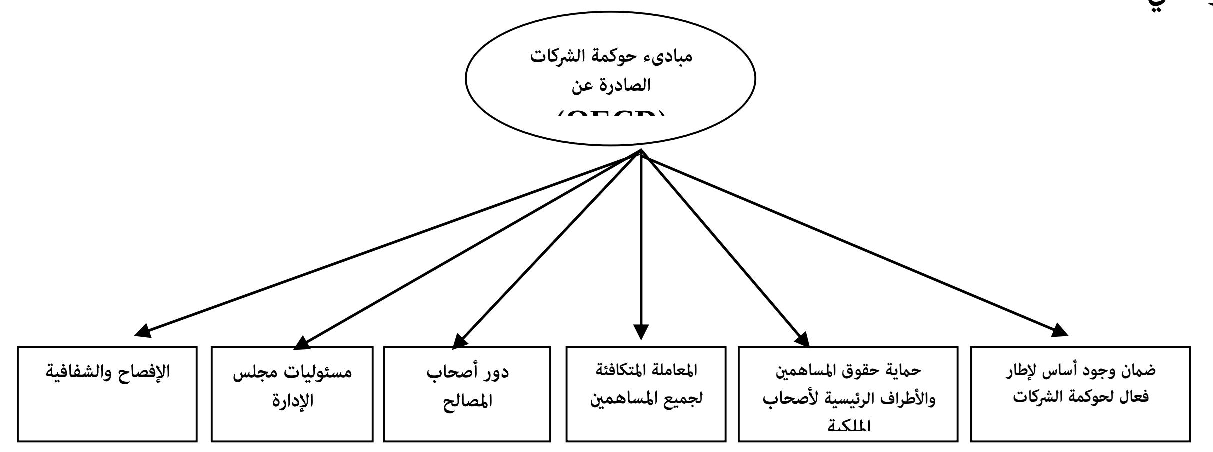
وقد صدرت العديد من المبادىء والقواعد عن جهات دولية وإقليمة ومحلية وذلك بهدف تطبيق حوكمة جيدة، ففي ظل اهتمام مصر بحوكمة الشركات تم إنشاء مركز المديرين وذلك في عام ٢٠٠٣، وتم سد الفجوة بين المعايير المحاسبية المصرية والدولية من خلال ترجمة المعايير الدولية بالكامل والعمل بها في مصر وتم إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر في أكتوبر ٢٠٠٥، حيث تطبق هذه القواعد على الشركات المساهمة المقيدة في بورضة الأوراق المالية والبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي والشركات العاملة في الأوراق المالية والشركات التي يكون تمويلها الرئيسى من القطاع المصرفي.

وصيغت هذه القواعد بالشكل الذي يتناسب مع الإطار القانوني في مصر والمتمثل في: القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والقانون رقم ٩٥لسنة ١٩٩٢، ويتكون هذا الدليل من: نطاق تطبيق هذه القواعد، الجمعية العامة، مجلس الإدارة ، إدارة المراجعة الداخلية، مراقب الحسابات، لجنة المراجعة، الافصاح عن السياسات المحاسبية، قواعد تجنب تعارض المصالح، قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى.

كما يمكن القول أن هذه القواعد دائمة التطوير طبقاً للظروف المحيطة فقد تم إعداد دليل مبادىء حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بمصر في يوليو ٢٠٠٦ م كإطار مكمل للدليل العام لقواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين في شهر أكتوبر ٢٠٠٥. كما صدر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى فبراير ٢٠١١. ويتضح من القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات الصادرة عن مركز المديرين المصرى التابع لوزارة الإستثمار فى فبراير ٢٠١١ أنها لاتمثل نصوصاً قانونية آمرة ولا يوجد إلزام قانونى بها ولذلك فقد تم صياغة هذه القواعد بما يؤكد طبيعتها الإختيارية الإسترشادية، كما لم تتضمن تلك القواعد أى نص على العقوبات التى يجب فرضها حال إخلال أى طرف من الأطراف المرتبطة بالقوائم المالية بمسئولياتها.

لذا تقترح الباحثة بأن تتحول القواعد الواردة في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر من الصورة الإختيارية إلى أن تكون إلزامية للشركات، مع فرض عقوبات حال الإخلال بذلك البند أو عدم قيام أى طرف من الأطراف المرتبطة بالقوائم المالية بمسئولياتها.

وقد تم الاستعانة بمبادىء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات التي تم إصدارها في ٢٠٠٥، وتنقسم هذه المبادىء إلى ستة مجموعات ويمكن للباحثة استعراض هذه المبادىء بشكل من التفصيل فى الشكل (٤-١) على النحو التالي:



شكل (٤- ١) مبادىء حوكمة الشركات الصادرة عن OECD[(١)]

هذا ويمكن للباحثة توضيح دور مبادىء حوكمة الشركات فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات لترشيد القرارات الإستثمارية من خلال عرض الجدول (٤- ١) التالي:

مبادىء الحوكمة	إجراءات الإشراف والرقابة	الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وترشيد القرارات الإستثمارية
المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون.	- ذو تأثير على الأداء الإقتصادى الشامل. - المتطلبات القانونية والتنظيمية فى نطاق إختصاص تشريعى. - توزيع المسئوليات فى نطاق تشريعى - لدى الجهات السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها.

(١) المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE,2004,PP.5-8).

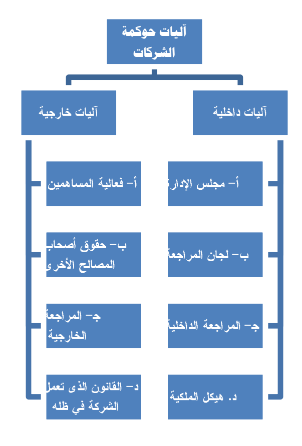
المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين والأطراف الرئيسية لأصحاب الملكية	- تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم. - حضور الجمعية العامة والتصويت انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. - الحصول على المعلومات المختلفة. - ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية. - الحصول على حقوقهم في الأرباح.	- حماية أصول الوحدة الإقتصادية. - زيادة القدرة على ترشيد القرارات. - منع التلاعب بالمعلومات الداخلية لتحقيق أرباح غير عادية. - منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الإقتصادية.
المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	- المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات. - المساواة في المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين. - الدفاع عن الحقوق القانونية. - الافصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين. - التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.	- زيادة ثقة المستثمرين فى أسواق المال. - مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم. - أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالإجتماعات العامة للمساهمين لتحقيق المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.
المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح	- التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية. - المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية. - ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها. - المحافظة على حقوقهم. - الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.	- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد. - توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين. - مراجعة المعلومات المفصح عنها وتوافر خاصيتى الملائمة والموضوعية فيها (جودة المعلومات المحاسبية).
المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية	- دقة الإفصاح. - التوقيت الملائم للإفصاح. - شمولية الإفصاح. - مراجعة المعلومات المفصح عنها. - توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين.	- تحقيق الإنضباط الذاتى والإلتزام بالقوانين. - فرض الرقابة على إدارة الوحدات الإقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية. - تفعيل ثقافة الإلتزام بالقوانين والمبادىء العامة.
المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة	- ضمان مسئولية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين. - توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها. - المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين - الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف. - اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية بالوحدة الاقتصادية.	- تقويم أداء الإدارة العليا وتكرار المساءلة ورفع درجات الثقة. - مطالبة أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن وجود أى مصالح شخصية مع الآخرين. - التأكيد على ضرورة حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الدقيقة وذات المسئولية وذات الصلة فى وقت مناسب وبتكلفة مناسبة.

مما سبق يتضح لدى الباحثة أن الغرض من وضع المبادىء السابقة يتمثل في أن تكون بمثابة مرجعية، وأن من عوامل نجاح تفعيل تطبيق حوكمة الشركات، توفير مبادىء موحدة، وضرورة إفصاح الشركات في تقاريرها عن مدى إلتزامها بتطبيق تلك المبادىء، حيث أن من شأن ذلك أن يسهم في رفع درجة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين ومختلف المستخدمين في القوائم والتقاريرالمحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل.

٣/١/٤ آليات حوكمة الشركات:

يقع على عاتق الشركات التي تتبني مفهوم الحوكمة التعرف على وتطبيق دعائم ذلك المفهوم والمتمثلة في آليات حوكمة الشركات. ويعد التطبيق السليم لتلك الآليات خطوة أساسية نحو الاستفادة من مزايا الحوكمة، والجدير بالذكر هنا أنه نظرياً وفي مجال الشركات لم يستقر الفكر الأكاديمي حتى الآن على تقسيم ثابت لآليات حوكمة الشركات صالح للتطبيق لكل الدول (Cremers &Nair,2005 ,pp. 2859:2894). وعلى الرغم من ذلك فإن هناك شبه إجماع من قبل الباحثين في مجال حوكمة الشركات على تقسيم آليات حوكمة الشركات إلى مجموعتين الأولى هي الآليات الداخلية وتكون بواسطة الشركة وتتمثل في (إدارة المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، مجلس الإدارة، هيكل الملكية)، والثانية هي الآليات الخارجية وتكون بواسطة السوق والأطراف الخارجية وتتمثل في (فعالية المساهمين -حقوق أصحاب المصالح الأخرى -المراجعة الخارجية -القانون الذي تعمل الشركات في ظله). ويكون الهدف الرئيسي لهذه الآليات هو التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار (إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ٥٤).

ويمكن للباحثة عرضها في الشكل (٤-٢) التالي:



شكل (٣-٤) آليات حوكمة الشركات[1]

وسوف تقتصر الباحثة على شرح الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمتمثلة في (آلية مجلس الإدارة، آلية لجنة المراجعة، آلية إدارة المراجعة الداخلية) ، وذلك تمشياً مع هدف البحث.

[1] المصدر : من إعداد الباحثة.

٤/١/٤ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

ويتم تطبيقها من داخل الشركة، ويكون الهدف الأساسي منها هو الحد من المشكلات المترتبة على مفهوم الوكالة، حيث أن منظمات الأعمال تدار وتراقب بواسطة مجالس إدارات يتم تعيينها بواسطة الملاك والمساهمين، وتعتبر من أهم تلك العلاقات التي تنشأ عنها بلا شك ما يطلق عليه مشكلة الوكالة / الملكية والتي تنشأ من تعارض المصالح بين هذين الطرفين حيث يقوم المديرون بإتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم على حساب مصالح المساهمين، الذين يدركون ذلك بدورهم، حيث يقوم المديرون باتخاذ قرارات تتعارض مع مصلحة باقي أطراف الشركة وذلك بقصد تعظيم منفعتهم الخاصة، مما يترتب عليه عدم كفاءة تخصيص الموارد وبالتالي انخفاض مؤشرات الشركة ومن ثم قيمتها (غالي، ٢٠٠٧ ،ص٣٦- رأفت، ٢٠٠٤، ص ص ٣٤٧:٣٩٣- Young& Thyil,2008,pp.94:108).

ومن هنا يتضح لدى الباحثة أنه يجب على الشركات أن تقوم بتطبيق مجموعة من الآليات تستطيع من خلالها إحكام الرقابة والسيطرة على تصرفات المديرين، وبالتالي إمكانية التغلب على مشاكل الوكالة / الملكية وبصفة خاصة مشكلة عدم تماثل المعلومات عن طريق وجود نظام للمساءلة المحاسبية يمكن التوصل إليه من خلال مجموعة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والممثلة فى (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، إدارة المراجعة الداخلية).

٢/٤ فعالية آلية مجلس الإدارة ودورها فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات :

يعتبر الهدف الأساسى من تكوين مجلس الإدارة هو " وضع الإستراتيجية العامة للشركة واختيار وتعيين المديرين التفيذيين من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى مراقبة المديرين للتأكد من مدى تحقيق الإستراتيجية ".

ويتكون مجلس الإدارة من أعضاء من داخل الشركة (تنفيذيين) وأعضاء من خارج الشركة (غير تنفيذيين)، وتتوافر للأعضاء الداخليين الخبرة والمعرفة بالمنشأة وطبيعة أعمالها، بينما يتوافر في الأعضاء الخارجيين الإستقلال والخبرة بالجوانب المالية والمحاسبية، وعلى الرغم من أنه يجب أن يراعى تحقيق التوازن عند تكوين مجلس الإدارة بحيث يتضمن أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين إلا أنه يفضل أن تكون أغلبية الأعضاء من غير التنفيذيين والمستقلين أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين يتمتعون بمهارات فنية أو تحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة.

وحتى يمكن لمجلس الإدارة تحقيق الهدف الأساسى من وراء تكوينه، لابد أن يتصف مجلس الإدارة بالفعالية، وفعالية مجلس الإدارة تتوقف على تمتعه بمجموعة من الخصائص أهمها (Short et al., 1999,p.342):

أ – تشكيل مجلس الإدارة: ويقاس بنسبة المديرين غير التنفيذيين والمستقلين إلى حجم مجلس الإدارة ككل حيث أن هناك وجهتين نظر في هذا الموضوع هما:

١- تساعد زيادة عدد أو نسبة المديرين غير التنفيذيين على زيادة الإشراف على مجلس الإدارة مما يعمل على تفعيل الرقابة على تصرفات المديرين التنفيذيين وسلوكهم بما يخفض تكاليف الوكالة ويحد بالتالى من مشاكل الوكالة والتي تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات المصدر الرئيسى لها، حيث ينظر إلى المديرين غيرالتنفيذيين على أنهم الأداة التي تعمل على تحقيق التوازن وتحسين فعالية مجلس الإدارة وتساعد على توفير صورة جيدة عن مدى الإستقلالية داخل الهيكل التنظيمى للمنشأة مما يساعد على التوسع في الإفصاح المحاسبى.

٢- أما على الجانب الآخر فإن البعض يرى أن زيادة عدد أو نسبة المديرين غير التنفيذيين سيؤدى إلى وجود تعارض مع المديرين التنفيذيين عند وضع استراتيجيات الشركة.

وترى الباحثة أن زيادة عدد أو نسبة المديرين غير التنفيذيين سوف يؤثر على فعالية دور المجلس، فمجلس الإدارة ذو الحجم الكبير سيكون أقل كفاءة مقارنة بمجلس الإدارة ذو الحجم المناسب، وعليه فإن الباحثة تتفق مع جاء (بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات،٢٠١١، ص٩) بأنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء، كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذين والمستقلين، أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين يتمتعون بمهارات فنية أو تحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة.

ب- الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير التنفيذى):

وفقاً لنظرية الوكالة فإن عدم الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير التنفيذى) سيؤدى إلى عدم وضوح المهام داخل مجلس الإدارة ولكن الفصل بينهما سيؤدى إلى فعالية أداء الإدارة، إلا أن البعض يرى أن الإزدواج سيساعد على تحسين فعالية الإدارة وذلك لأن العضو المنتدب (المدير التنفيذى) سيكون لديه القدرة على الرقابة على الإجتماعات واختيار أعضاء مجلس الإدارة.

وتتفق الباحثة مع ماجاء (بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ،٢٠١١،ص٩) بأنه يفضل ألا يجمع بين الصفتين فإذا تم الجمع بين المنصبين، يتم توضيح أسباب ذلك فى التقرير السنوى للشركة مع تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الإجتماعات التى تناقش أداء الإدارة وتقيمه.

ج- الإجتماعات الدورية لمجلس الإدارة:

يجب أن تكون هناك اجتماعات دورية لمجلس الإدارة لزيادة دوره الإشرافي والرقابي، ومتابعة عملية إعداد التقارير المالية، ووفقاً لما جاء (بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١١، ص١١) يجب أن ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، ويتم الإفصاح فى التقرير السنوى للشركة عن عدد الإجتماعات وعن أسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

د – توافر الخبرات المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة:

لابد من توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى توافر الخبرة بطبيعة نشاط الشركة وذلك نظراً لطبيعة مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة.

هـ – اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

يحق للمجلس تكوين لجان من أعضائه ومن غيرهم للقيام بمهام محددة ولفترات معينة، على أن تخضع عملية تشكيل تلك اللجان لإجراءات عامة يضعها المجلس والتى تتضمن تحديد مهمة اللجنة، مدة عملها، والصلاحيات الممنوحة لها، وكيفية رقابة المجلس عليها والمعاملة المالية لها.

وتقوم هذه اللجان بإخطار المجلس بما تقوم به من أعمال، وماتتوصل إليه من نتائج، وماتتخذه من قرارات وهذه اللجان هى: لجنة المراجعة ولجنة المخاطر ولجنة الإستثمار ولجنة المكافآت والترشيحات والحوافز، ويتم تشكيل هذه اللجان من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ولابد أن يتضمن تشكيل كل لجنة عضواً مستقلاً على الأقل، ويمكن عرض مهام هذه اللجان على النحو التالى:

١- لجان المراجعة: وتكون مهمتها مراجعة نظام الرقابة والمراجعة الداخلية وعمل إدارة الرقابة الداخلية ونظم العمل بالشركة وأى مهام أخرى يوكلها لها المجلس.

٢- لجان المكافآت: وتكون مهمتها اقتراح المقابل المادى الذى يحصل عليه الأعضاء التنفيذيين، على أن يتم الإفصاح عما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين شاملاً المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأى عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.

٣- لجان الترشيحات: وتكون مهمتها صياغة إجراءات ومعايير انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والإدلاء بتوصياتها فى ذلك الشأن.

٤- لجان إدارة المخاطر: وتكون مهمتها وضع القواعد والإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة المخاطر الأخرى بخلاف المخاطر الإستراتيجية التى يتعامل معها مجلس الإدارة، والإشراف على عملية إدارة المخاطر بالشركة للتحقق من فعاليتها فى تنفيذ المهام الموكلة لها، والتحقق من أن نظام إدارة المخاطر يعمل بشكل مرضى، ودراسة المخاطر المصاحبة لأنواع معينة من الأوراق المالية التى تتعامل بها الشركة.

وبعد أن تناولت الباحثة كيفية الوصول إلى فعالية مجلس الإدارة، لابد من توجيه النظر إلى كيفية قياس وتحسين أداء مجلس الإدارة فقد أشار (خليفة ،٢٠٠٣، ص ص ١٥٧- ١٥٨) إلى الدراسة التى قام بها الإتحاد القومي لمديرى الشركات بالمشاركة مع مؤسسة أرنست & يونج ٢٠٠٢ والتى من خلالها تم وضع وصايا هامة لمساعدة مجالس الإدارات على تحسين وتفعيل أدائها وذلك وفقاً لما تحتاج إليه كل شركة ومنها:

١- التأكيد على أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين والمستقلين وذلك لتحقيق الإستقلالية للأعضاء فى اتخاذ القرارات والقيام بمهامهم بالشكل المطلوب.

٢- التأكيد على ضرورة الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير التنفيذى) وذلك الفصل سيؤدى إلى زيادة فعالية مجلس الإدارة.

٣- تقويم أداء الإدارة العليا وتكرار المساءلة ورفع درجات الثقة.

٤- مطالبة أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن وجود أى مصالح شخصية مع الآخرين.

٥- وضع آلية يمكن عن طريقها تحديد الإختصاصات والسلطات التى يحتاج إليها مجلس الإدارة.

٦ - لابد من توافر النزاهة والخبرة للأعضاء الجدد المرشحين.

٧- وضع إرشادات للعمل فى مجلس الإدارة والتأكد من قيام أعضاء المجلس بتخصيص الوقت اللازم للعمل فى المجلس.

٨- التأكيد على أهمية الإجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بحيث ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر.

٩-التأكيد على أهمية ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم بالمنشأة وذلك لتحقيق التقارب بين مصالحهم ومصالح الملاك.

هذا وقد كان لتوصيات تقرير (Cadbury , 1992) تأثير فى تطوير أساليب حوكمة الشركات في المنظمات ليس فى بريطانيا فقط ولكن فى بلدان كثيرة من العالم.

حيث اشتمل التقريرعلى المبادىء التالية المرتبطة بتحسين فعالية أداء مجلس الإدارة:

١- يجب أن يكون هناك ثلاثة أعضاء على الأقل فى المجلس من غير التنفيذيين، ويجب أن يكون هناك توازن فى تركيبة المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين حيث لا يكون هناك شخصاً يستطيع التأثير أو التسلط فى اتخاذ القرارات فى المجلس.

٢- يجب على الشركات أن تنشأ لجان رئيسية لمساعدة مجلس الإدارة فى أداء مهامها، مثل لجنة التعويضات التى تكون مسئولة أمام المجلس عن مستحقات وتعويضات الأعضاء، ولجنة الترشيحات والمناط بها مسئولية اختيار وترشيح الأعضاء لمجلس الإدارة، ولجنة المراجعة.

٣- فصل منصب رئيس مجلس الإدرة، ورئيس الإدارة التنفييذية (الذى يدير أعمال الشركة).

٤- يجب أن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة وكل منهما يلعب دور فى تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره عن طريق توفير بيانات جيدة للمساهمين، وعلى المساهمين إبداء رغباتهم فى مسئولياتهم كمالكين.

٥- لابد من هيكلة الإجراءات المتبعة عن طريق عقد الإجتماعات الدورية التى يدعى لها مسبقاً، وتحدد الموضوعات التى ستعرض للنقاش بالأوراق الضرورية الخاصة بها، ويجب أن يكون للمجلس جدول من الموضوعات التى تتطلب قرارات تأكيد سير الأعمال بالإتجاه والأحكام المطلوبين، وعلى رئيس المجلس ضمان وصول كافة المعلومات المطلوبة وبشكل يفى احتياجات المديرين غير التنفيذيين، بالإضافة إلى ضرورة إخطارهم بما يخص الشركة بشكل كامل.

٦- ونظراً لكون المديرين غير التنفيذيين بعيدين عن الشركة بحكم مناصبهم فإن لهم الحق فى الإطلاع على كل مايرغبون من بيانات لأن فاعلية أدائهم تعتمد على المعلومات التى ترد إليهم.

ويتضح لدى الباحثة أن هذه الوصايا تعتبر كافية لقياس فعالية أداء مجلس الإدارة وبالتالي سوف تعتمد عليها الباحثة عند إجراء الدراسة الميدانية.

وبعد أن تناولت الباحثة فعالية مجلس الإدارة وكيفية قياس وتحسين أداء مجلس الإدارة ، فإن هناك ضرورة ملحة إلى معرفة دور مجلس الإدارة الفعال باعتباره أهم الآليات الداخلية في حوكمة الشركات لتفعيل دور الحوكمة فهو جهاز إشراف داخل الشركة يعمل على تحقيق التقارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين من ناحية، وبين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من ناحية أخرى. وبصفة عامة تتمثل مسئوليات مجلس الإدارة في الآتي (Rezaee, 2004, p. 127):

١- مراجعة الموازنة السنوية والخطط المالية السنوية واعتمادها.

٢- مراجعة العمليات الخاصة بالتخطيط الإستراتيجى للشركة.

٣- تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة واختيار أعضاء اللجان المعاونة للمجلس.

٤- مراجعة مدى التزام الشركة بتطبيق اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة.

٥- التعاون مع لجنة المراجعة، والتأكد من تطبيق المتطلبات الخاصة بإعداد التقارير المالية السنوية والفترية، والتأكد من تطبيق متطلبات الإفصاح التي تتطلبها الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية.

٦- المراجعة والإشراف على إنشاء هيكل الرقابة الداخلية وتقييمه.

٧- مراجعة المشاكل المتعلقة بالمعاملات التي قد تتضمن وجود تعارض في المصالح وحلها.

٨- الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية بالمنشأة، وذلك بالتعاون مع لجنة المراجعة.

أكدت العديد من الدراسات (Lanfeng et al. , p.393 ; Richard ,2005, p.1935 ; David et al., 2005, p.280، الشرقاوى، ٢٠١١، ص٦٣، Ajina et al., 2013,p.671) أن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل في أمان، كما أن إشراف مجلس الإدارة سيخفض من تكاليف الوكالة والمشاكل المتعلقة بها (مشاكل الوكالة)، وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وعليه فإن الشركات في جميع أنحاء العالم وسواء أكانت الشركة مملوكة لعدد كبير من المستثمرين أو عدد قليل من الأفراد أو شركة عائلية، يمكن أن تقوم بتحسين تقييم الشركات عن طريق تحسين نوعية ممارسات حوكمة الشركات وأن ذلك سيحقق الكسب لكافة الأطراف التي يعنيها الأمر بالشركة ستستفيد عن طريق خفض تكلفة رأس المال وتحسين مستوى الأداء والمساهمون يستفيدون عن طريق ارتفاع قيمة الأسهم والدولة ستستقيد عن طريق تحسين درجة الإستقرار الإقتصادى وكافة الفوائد المترتبة عليه، كما أن أولئك المسيطرين على الشركة قد يصبحون أكثر ثراء عن طريق التحسين الذى يطرأ على القيمة الكلية لأصول الشركة.

بالإضافة إلى ماسبق، فإن الحوكمة الجيدة من خلال قيام مجلس الإدارة بواجباته ومسئولياته تؤدى إلى تقييد قدرة المديرين في التلاعب بالقوائم المالية الأمر الذى ينعكس إيجابياً على زيادة جودة ومصداقية القوائم المالية وبالتالى زيادة ثقة المستثمرين بأن استثماراتهم في أمان وبالتالى تخفيض تكاليف الوكالة والمشاكل المتعلقة بها ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمى القوائم المالية وحتى يمكن لمجلس الإدارة التحقق من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية فيجب أن يحرص مجلس الإدارة على الحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة وفي مواعيد ملائمة للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادىء المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها، إلا أن هذا الأمر يتطلب من مجلس الإدارة أن يتمتع أعضائه بالإستقلالية وتوافر قدر كافي من الخبرة المالية والمحاسبية حتى يقوم بدوره الإشرافي والرقابى على أكمل وجه وبكفاءة وفعالية.

٣/٤ فعالية آلية لجنة المراجعة ودورها فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات:

يتمثل الهدف الأساسى من تكوين لجنة المراجعة هو الحد من الإتصال المباشر بين المراجع والإدارة التنفيذية بالشركة التي تقوم بإعداد القوائم المالية محل المراجعة ليحد من تكوين أى علاقات شخصية بين المراجع والإدارة التنفيذية من ناحية، وبالتالى إضعاف قدرة الإدارة التنفيذية على ممارسة الضغوط على المراجع من ناحية أخرى مما يدعم استقلال المراجع.

والجدير بالذكر أن هناك العديد من الهيئات العلمية وبورصات الأوراق المالية في العديد من بلدان العالم التي اهتمت بتحديد قواعد تكوين لجان المراجعة والاشتراطات الواجب توافرها في أعضائها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم المنفعة المتوقعة منها تجاه عملية إعداد القوائم المالية وكل من المراجعة الداخلية والخارجية. ففي مصر: بصدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصرى والخاص بقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية المادة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٤ في الفقرة (٦) يكون لكل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بجداول البورصة لجنة للمراجعة يصدر باختيار أعضائها وتحديد رئيسها قرار من مجلس الإدارة بحيث لايقل عدد أعضائها عن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى مجال عمل الشركة، على أن يكون من بينهم عضوين مستقلين على الأقل، وتقدم اللجنة تقارير ربع سنوية على الأقل إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة، ولمجلس إدارة الشركة تكليف اللجنة بأية أعمال يراها فى صالح الشركة، وعلى مجلس إدارة الشركة والمسئولين عنها الرد على توصيات اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بها، وعلى رئيس اللجنة إخطار البورصة والهيئة فى حالة عدم الإستجابة خلال ستين يوم للملاحظات الجوهرية للملاحظات التى يقدمها للمجلس (قرار الهيئة العامة لسوق المال المصرى، عام ٢٠١٤ والمحدث في إبريل ٢٠١٦).

وحتى يمكن الوصول إلى الهدف من تكوين لجنة المراجعة لابد أن تتصف بالفعالية وفعالية اللجنة تتوقف على تمتعها بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل فيما يلى(Rezaee, 2004, p.134):

أ- حجم واستقلال أعضاء لجنة المراجعة: يجب أن تقتصر عضوية لجنة المراجعة على الأعضاء المستقلين أولاً، وفى حالة عدم توافر العدد الكافى يجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين، وقد أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ،٢٠١١ إلى أنه تشكل لجنة المراجعة من عدد لايقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين أحدهم خبير فى الشئون المالية والمحاسبية.

ب- توافر الخبرة لأعضاء لجنة المراجعة: لايعتبر توافر الإستقلال في عضو لجنة المراجعة ضماناً كافياً، إذ لابد من توافر الخبرة اللازمة في الشئون المالية والمحاسبية وذلك نظراً لطبيعة مهام اللجنة، بالإضافة إلى توافر الخبرة بمجال وطبيعة عمل الشركة.

جـ - فترة العضوية لأعضاء لجنة المراجعة: لابد أن تكون فترة عضوية لجنة المراجعة فترة متوسطة من سنتين إلى ثلاث سنوات، وذلك حتى لاتكون فترة قصيرة جداً، مما يؤدى إلى عدم مقدرة أعضاء اللجنة على التعرف على هيكل الرقابة الداخلية للشركة، مع عدم القدرة على الإلمام بطبيعة أعمال الشركة، كما يجب ألا تكون فترة طويلة جداً، مما قد يسمح بوجود علاقات شخصية وصداقات بين أعضاء اللجنة والمديرين داخل الشركة.

د - عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة: لابد من وضع ضوابط عامة في الشركة لتنظيم عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة وذلك وفقاً لعبء عمل لجنة المراجعة، وقد حدد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ٢٠١١ أنه يجب أن تجتمع اللجنة دورياً وفقاً لبرنامج اجتماعات محدد وبما لايقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.

كما أن تكوين لجنة مراجعة فعالة تتضمن مايلى (مركز المديرين المصرى، ٢٠٠٨):

أ- يجب على لجنة المراجعة أن تضع برنامج عمل مكتوب يقره جميع أعضاء مجلس الإدارة ويحدد نطاق مسئوليات اللجنة واختصاصاتها ويجب الإفصاح عن هذه الإختصاصات للمساهمين وتعد اللجنة تقريراً دورياً عن إنجازاتها ويتم رفع هذا التقرير لمجلس إدارة الشركة.

ب- أن لايقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن هذا التشكيل قد يختلف وفقاً لإحتياجات الشركة وحجم المسئوليات المسندة إلى اللجنة ويجب أن يكون أعضاء اللجنة لديهم معرفة بالأمور المالية وأن يكون هناك عضواً واحداً على الأقل من أصحاب الخبرة المالية.

جـ - يجب أن تنعقد اللجنة أربع مرات سنوياً على الأقل ويتكرر ذلك عند الضرورة ويكون لها الحرية في عقد اجتماعات خاصة كلما لزم الأمر كما يكون هناك وقتاً كافياً أثناء الإجتماع لعرض وتغطية كافة بنود جدول الأعمال.

د - يجب إعداد محضر إجتماع سنوى ويتم توزيعه على أعضاءاللجنة وبعد موافقة أعضاء اللجنة عليه يتم رفعه إلى كافة أعضاء مجلس الإدارة.

هـ - يجب مكافأة لجنة المراجعة، وأن تتم عملية التقييم رسمياً وبصفة دورية إلا أنه يمكن إجراء تقييمات إضافية حسب الحاجة خلال العام وهذه التقييمات كالتالى:

تقييم فعالية أداء اللجنة، تقييم أعضاء اللجنة، وتقييم رئيس اللجنة، وللجنة المراجعة أن تقوم بتقييم فعاليتها ومدى كفاية مهام اختصاصاتها وخطط عملها ومدى مناقشتها وإتصالاتها عن طريق:

١- مقارنة أنشطة اللجنة بالممارسات الزائدة.

٢- مقارنة أنشطة اللجنة بما تنص عليه الإختصاصات المنوط إليهم وبأية أهداف أخرى وضعها مجلس الإدارة ضمن أهداف اللجنة.

٣- التشاور مع المراجعين الخارجيين حول أساليب تطوير وتحسين أداء لجنة المراجعة.

وبعد أن تناولت الباحثة كيفية الوصول إلى لجنة المراجعة الفعالة، لابد من توجيه النظر إلى كيفية قياس فعالية أداء لجنة المراجعة، وقد أشارت دراسة (يس، ٢٠١١، ص٨١)إلى مؤشرات قياس فعالية أداء لجنة المراجعة والتي تمثلت في:

أولاً: فيما يتعلق بتحقيق الأهداف:

أ- تحسين مصداقية القوائم المالية.

ب- المحافظة على نظام رقابة داخلية فعال.

جـ- المحافظة على التزام العاملين بالقوانين، واللوائح، والنظم.

د-حماية استقلال المراجع الخارجى والمراجع الداخلى.

ثانياً: فيما يتعلق بالناحية التقريرية:

أ- التقرير عن المخاطر.

ب- التقرير عن نظام الرقابة الداخلية.

ج - التقرير عن إجراءات حوكمة الشركات.

ثالثاً: فيما يتعلق بنشاط لجنة المراجعة:

أ- الإلتزام بالأجندة السنوية لأعمال اللجنة.

ب- الإلتزام بلائحة لجنة المراجعة.

ج- المحافظة على مجموعة من العناصر الداخلية، والخارجية من الكفاءات، والخبرات، والمهارات التي تساعد اللجنة على أداء مسئولياتها.

وحيث أن الحرص على اختيار الخبرات والأشخاص المؤهلين بدرجة كافية لشغل العمل بلجان المراجعة والإحتفاظ لها بالإستقلالية وعدم التبعية للإدارة التنفيذية بالإضافة إلى التقرير عن المخاطر ونظام الرقابة الداخلية وإجراءات حوكمة الشركات هو السبيل لتعظيم قيمة ما تؤديه لجان المراجعة من مهام ومسئوليات والتى تتمثل فى (مركز المديرين المصرى، ٢٠١١ ،ص ٢٠):

١- تقييم كفاءة المدير المالى وباقى أفراد الإدارة المالية.

٢- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.

٣- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.

٤- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.

٥- دراسة خطة المراجعة مع مراقب الحسابات على القوائم المالية والإدلاء بملاحظاتها عليها.

٦- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ماتم بشأنها.

٧- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراقب الحسابات واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه وعزله.

٨- اعتماد قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية والموافقة المسبقة على أتعابه عن تلك العمليات.

٩- دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها.

١٠- دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.

١١- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكربالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه.

١٢- أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

إلا أن الباحثة يتضح لديها أنه للتأكيد على فعالية لجان المراجعة فى إشرافها على عملية إعداد التقارير المالية فإن من المهم أن تقوم اللجنة بخلق حوار مفتوح وصريح ومنتظم مع المشاركين فى العمل وهم الإدارة المالية العليا وموظفى المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين لتحسين جودة التقاريرالمالية وإضفاء مزيد من الشفافية والأمان المالى للمتعاملين فى السوق.

وبعد أن تناولت الباحثة فعالية لجنة المراجعة وكيفية قياس وتطويرهذه الفعالية، بالإضافة إلى مؤشرات قياس أداء لجنة المراجعة فإن هناك ضرورة ملحة إلى معرفة دور لجنة المراجعة الفعالة باعتبارها أحد أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية في تفعيل دور الحوكمة، حيث يلاحظ أن هناك علاقات تأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات ويتضح ذلك فيما يلى:

أ- يتمثل أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة لمجلس الإدارة في مساعدة المجلس في تنفيذ مهامه ومسئولياته، وخاصة فيما يتعلق بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، حيث تعمل بوصفها وسيط بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلى.

ب- كما يتمثل أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة للمراجع الداخلى في دورها في اختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية، وتوفير الموارد اللازمة لقسم المراجعة الداخلية، وحل أى نزاع بين المراجع الداخلى والإدارة، فهى تعمل بوصفها وسيطاً بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية، وتساعد في تدعيم الإستقلال النسبى للمراجع الداخلى.

ج- ويتمثل أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة لمراجع الحسابات في تدعيم استقلاله وقيامه بدوره بدون أى ضغوط أو تدخل من الإدارة بالإضافة إلى حل أى نزاع بين الإدارة ومراجع الحسابات.

د- أيضاً يتمثل أهمية وجود لجنة مراجعة فعالة بالنسبة للمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في معرفة دورها في زيادة الشفافية وإمكانية الإعتماد على المعلومات والتقارير المالية.

وبعد أن تناولت الباحثة فعالية لجنة المراجعة وكيفية قياس هذه الفعالية بالإضافة إلى دور لجنة المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية في تفعيل الحوكمة، لزم الأمر الإشارة إلى دور لجنة المراجعة الفعالة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويتضح ذلك الدورجلياً فى ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من اشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، حيث تعتبر لجان المراجعة تطويراً لعملية المراجعة في معناها الواسع، إذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بأن مجالس إدارة المنظمات تؤدى مسئولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية.

فلجان المراجعة تقوم بالتأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة، أحد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات رسمى سليم يضمن جودة التقارير المالية وغير المالية المعدة سواء للنشر العام أو للإستخدام الداخلى، كما أن وجود لجنة مراجعة فعالة يؤدى إلى تدعيم المركز الإقتصادى للمنظمة من خلال تزويد باقى أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شئون المنظمة، فهى خط إتصال رسمى بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة، وبالتالى رفع الجودة الشاملة للمنظمة (يونس، ١٩٩٦، ص٢٧٣) ،الأمر الذى سيكون له إتعكاس إيجابى على زيادة جودة ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية وبالتالى زيادة ثقة المستثمر وبالتالى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، أو أى مشاكل أخرى قد تتعرض لها الشركة وحتى يمكنها التحقق من مصداقية المعلومات فيجب أن تحرص اللجنة على الحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة وفي مواعيد ملائمة للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية ومدى مطابقتها مع مبادىء المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

٤/٤ فعالية آلية إدارة المراجعة الداخلية فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات :

يعتبر الهدف الأساسى للمراجعة الداخلية هو مساعدة الإدارة على الإضطلاع الفعال بمسئولياتها خاصة فيما يتعلق بحماية الأصول، والإحتفاظ بسجلات محاسبية يمكن الإعتماد عليها، وتنفيذ العمليات بكفاءة، من خلال تزويد الإدارة بالتحليلات والتقييماتو التوصيات المتعلقة بالأنشطة المراد فحصها (الرملى، ١٩٩٤، ص٢٥٢).

وحتى يمكن الوصول إلى هذا الهدف، لابد أن تتصف إدارة المراجعة الداخلية بالفعالية، وفعالية إدارة المراجعة الداخلية تتوقف على مجموعة من المعايير والتي يطلق عليها معايير الأداء المهنى للمراجعة الداخلية والتي تتمثل فيما يلى:

١- معيار الإستقلال: وينص هذا المعيار على أنه " يجب أن يتوافر للمراجع الداخلى الإستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها، ويعتبر المراجع الداخلى مستقلاً عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية، يساعد الإستقلال المراجع الداخلى على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة " (IIA , 1980 , pp.3-4).

وقد أشار (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ،٢٠١١، ص١٦) فيما يختص بمعيار الإستقلال بأنه " يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ لذلك بالشركة ويكون من القيادات الإدارية بها، ويتبع إدارياً العضو المنتدب، وتكون تبعيته التقريرية إلى لجنة المراجعة (إن وجدت) أو مجلس الإدارة، كما أن تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب بعد موافقة لجنة المراجعة ولا يجوز تغيير معاملته المالية أو أية مزايا أخرى يحصل عليها دون موافقة لجنة المراجعة".

٢- معيار الكفاءة المهنية: أكد معيار المراجعة الدولى رقم ١٠ على ضرورة توافر الكفاءة العلمية والفنية والمهنية للمراجع الداخلى، واشترط ضرورة وجود نظام تدريب مناسب داخل الإدارة وخارجها والإشراف على العمل المُودى بمعرفة المراجع الداخلى ووجود خطة لعمله (القبانى، ٢٠٠٦، ص٤٤).

٣- معيار مجال عمل المراجعة الداخلية: يشير هذا المعيار إلى دور الإدارة العليا ومجلس الإدارة في إعطاء إرشادات عامة للمراجع الداخلى لتحديد الأنشطة التي يجب مراجعتها، فقد حدد المعيارالهدف الأساسى المراجع الداخلى باعتبار أن المحدد الأساسى لنطاق فحصه هو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية (على، شحاته، ٢٠٠٦، ص٥٠٨). حيث نص المعيار على أن مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة وجودة الأداء في تنفيذ المسئوليات المحددة".

٤- معيار أداء أعمال المراجعة الداخلية: نتيجة للتوسع الذى حدث في مهام المراجع الداخلى من خلال قيامه بفحص وتقييم كافة عمليات الشركة، فقد أصبح من الضرورى إتباع أسلوب معين عند أداء عمليات المراجعة المختلفة، وهذا ما ينص عليه المعيار الرابع من معايير الأداء المهنى للمراجعة الداخلية " يجب أن تشمل أعمال المراجعة الداخلية تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحصو تقييم المعلومات، وتوصيل النتائج ومتابعتها (حسين، ٢٠٠٨، ص٦٤).

وحتى تكون المراجعة الداخلية أكثر فعالية لابد أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً عن الإدارة ويمكن الإعتماد عليها، فإذا كانت إدارة المراجعة الداخلية مستقلة عن الإدارة، فإن ذلك يمكن المراجع الداخلى من تأدية مهامه المطلوبه وهى كالتالى (يوسف، ٢٠٠٥، ص ص ١٧-٢٠):

١- تقييم ودراسة وفحص أنشطة الشركات بهدف مساعدة كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمراجع الخارجى في أداء أهدافهم، من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالعمليات التي تم مراجعتها، بالإضافة إلى التحقق من نظام الرقابة الداخلية.
٢- الإلتزام بالقوانين والعمل على الوفاء بإحتياجات أصحاب المصالح والعاملين والعملاء والمجتمع.
٣- ضمان مراجعة الأداء المالى وتخصيص أموال الشركة بهدف حفظ أصولها والإستخدام الأمثل لها.
٤- وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين للحصول على قوائم مالية مبنية على أسسو مبادىء محاسبية تتفق مع المعايير الدولية.
٥- الإشراف على مسئولية الشركة الإجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
٦- العمل على إكتشاف نقاط الضعف أو القصور في النظم والإجراءات التي تستخدمها الشركة لتلافيها، فلا يقتصر الفحص على النظام المحاسبى أو أنظمة الرقابة فحسب، بل يجب أن يمتد ليشمل جميع أوجه النشاط بالشركة.
٧- التأكد من توافر المعلومات الماليةو الغيرمالية لكافة المتعاملين في السوقو أصحاب المصالح في وقت واحد،و بالشكل الذى يسهم في إتخاذ قرارات سليمة.
٨- التأكد من عدم وجود أخطاء أو غش في العمليات والدفاتر ومدى تطبيق سياسة الإدارة العليا بمعرفة الموظفين المنفذين، والتحقق من مدى صحة البيانات والإحصائيات التي تقدم للإدارة.

ويتضح لدى الباحثة أنه عند قيام المراجع الداخلى بمهامه المكلف بها دون ضغط أو تأثير من أى جهة (مستقل) فإن ذلك سيؤدى إلى إبراز موقع المراجعة الداخلية فى الهيكل التنظيمى، فكلما كانت المراجعة الداخلية مستقلة عن الإدارة كلما كان دورها فعال فى تدعيم حوكمة الشركات.

وبعد أن تناولت الباحثة كيفية الوصول إلى إدارة مراجعة داخلية فعالة، لابد من توجيه النظر إلى كيفية قياس وتقييم فعالية أداء إدارة المراجعة الداخلية فقد ذكرت إحدى الدراسات مؤشرات قياس وتقييم فعالية أداء إدارة المراجعة الداخلية والتي تمثلت في (يس، ٢٠١١، ص٩٣):

أولاً: فيما يتعلق بأداء الخطة:

أ- **نسبة الإتمام للخطة المعتمدة (عدد المهام التي تم تنفيذها / إجمالى عدد مهام الخطة).**

ب- **نسبة التعديل في الخطة (عدد المهام المعدلة / إجمالى عدد مهام الخطة).**

ثانياً: فيما يتعلق بتحقيق الأهداف:

أ- **تحسين القيمة المضافة للأنشطة التي تمت مراجعتها من خلال الإلتزام بتوصيات إدارة المراجعة الداخلية.**

ب- **تحسين الأداء والعمليات من خلال الإلتزام بتوصيات إدارة المراجعة الداخلية.**

جـ- مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقارير التي تصدرها إدارة المراجعة الداخلية.

ثالثاً: فيما يتعلق بالناحية التقريرية:

أ- التقرير عن المخاطر.

ب-التقرير عن نظام الرقابة الداخلية.

جـ- التقرير عن إجراءات حوكمة الشركات.

رابعاً: فيما يتعلق بموازنة إدارة المراجعة الداخلية:

أ- **الإلتزام بالموازنة.**

ب- **تخفيض التكاليف الخاصة بأعمال المراجعة.**

خامساً: فيما يتعلق بنشاط المراجعة الداخلية:

أ- **الإلتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.**

ب- **الإلتزام بلائحة المراجعة الداخلية.**

جـ- المحافظة على مجموعة من الكفاءات والخبرات والمهارات داخل النشاط تمكنه من أداء مسئولياته بكفاءة وفعالية.

وبعد أن تناولت الباحثة كيفية الوصول إلى إدارة مراجعة داخلية فعالة وكيفية قياس وتقييم فعالية أداء إدارة المراجعة الداخلية، لابد من توجيه النظر أيضاً إلى الدور الذى تقوم به إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل دور الحوكمة حيث نلاحظ أن دور المراجعة الداخلية لم يختلف في الماضى عنه في الوقت الحاضر إلا أن هذا الدور ازدادت أهميته في ظل المتطلبات الحديثة للحوكمة المفروضة على الشركات بالإضافة إلى اعتماد المراجع الخارجى ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة على الخدمات التي تؤديها المراجعة الداخلية، حيث أن مستوى جودة خدمات المراجعة الداخلية سوف يؤثر على علاقتها بالأطراف الثلاثة وبالتالى فإن جودة خدمات المراجعة الداخلية سوف يكون لها تأثير على جودة الحوكمة.

وتتمثل العلاقة بين المراجعة الداخلية والأطراف المسئولة عن عملية الحوكمة فيما يلى (مبارك، ٢٠١٢، ص ص١٣٧-١٣٩):

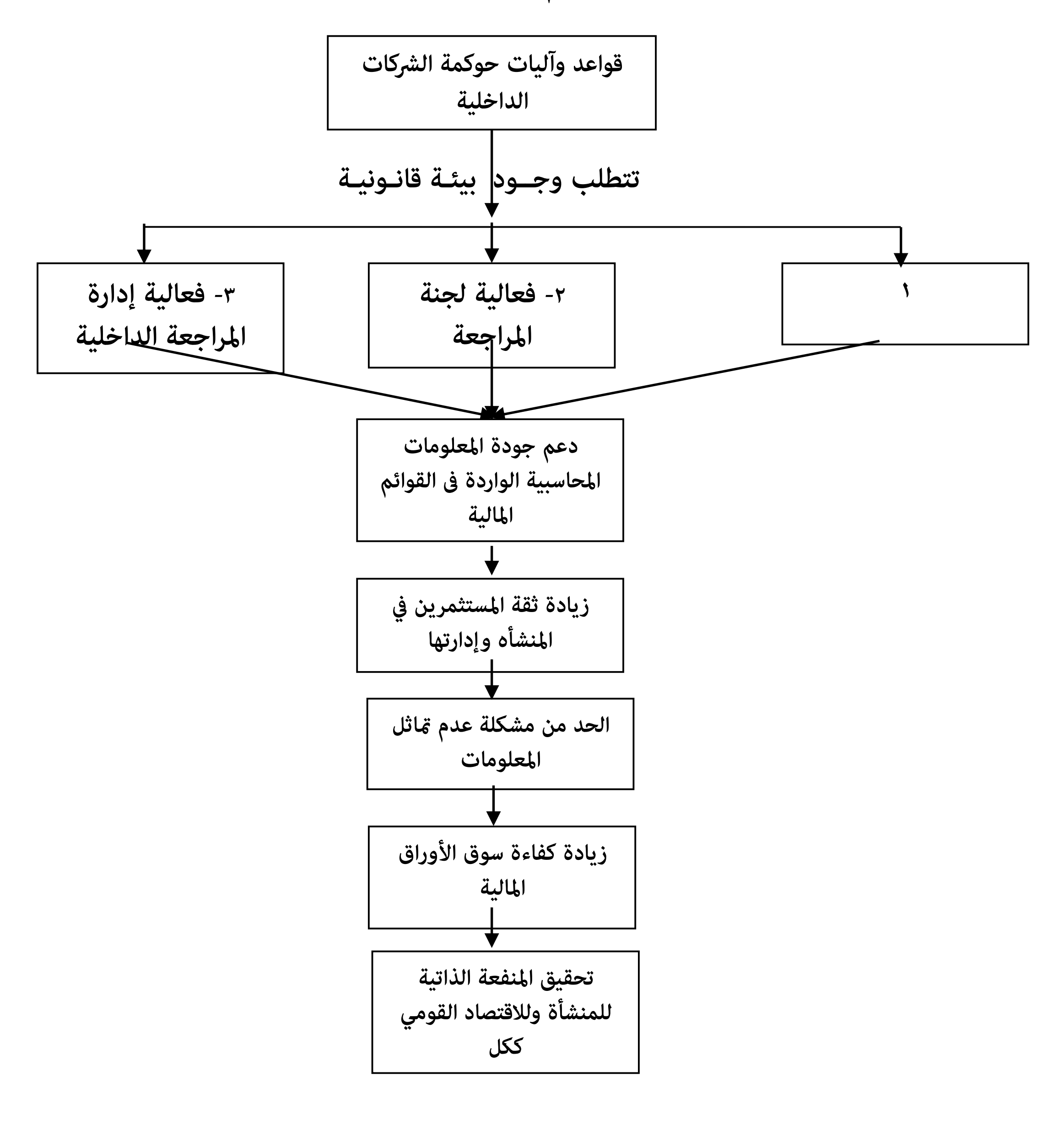
١- يتمثل أهمية وجود إدارة مراجعة داخلية بالنسبة لمجلس الإدارة فى مساعدة المجلس فى تنفيذ مهامه ومسئولياته عن طريق إمداده بتقييم مستمر للمخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
٢- يتمثل أهمية وجود إدارة مراجعة داخلية بالنسبة للجنة المراجعة فى مساعدة لجنة المراجعة فى التأكد من جودة عملية التقرير المالى التى تقوم بها الإدارة، بالإضافة إلى إمداد اللجنة بتقييم مستمر لعمليات إدارة المخاطر بالشركة ونظام الرقابة الداخلية.
٣- يتمثل أهمية وجود إدارة المراجعة الداخلية بالنسبة للمراجع الخارجى حيث أن المراجعة الداخلية يمكن أن تؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى العمل الذى ينفذه المراجع الخارجى وكذلك الإجراءات التي يقوم بها لفهم الرقابة الداخلية للعميل وأيضاً عند تقدير الخطر وتجميع الأدلة، في تنفيذ عملية المراجعة فإن المراجع الخارجى قد يعتمد على نتائج عمل المراجعة الداخلية في بعض الأمور التي نفذها قسم المراجعة أو يطلب مساعدة مباشرة من المراجعين الداخليين مثل تنفيذ بعض الأعمال المكملة لعمل المراجعين الخارجيين.

وكما أشار (فودة، ٢٠٠٧،ص٢١) أن فاعلية دور المراجعة الداخلية يتمثل فى القيام بأعمال المراجعة الخارجية لأنها ستكون قادرة على أداء دور المراجعة الداخلية بكل كفاءة وفاعلية، ولكن ذلك الأمر يتوقف على توافر عدة عوامل هامة

أ- لابد من وجود موقع تنظيمى مستقل ومتميز لقسم المراجعة الداخلية داخل الوحدة الإقتصادية.
ب- ضرورة وجود درجة الثقة الكاملة فى قسم المراجعة الداخلية من قبل الإدارة العليا فى الوحدات الإقتصادية.
جـ - دعم إدارة المراجعة الداخلية بكوادر فنية وذات خبرة عالية فى كافة مجالات أنشطة الوحدة الإقتصادية.
د- توافر المهارات الفنية والمعرفة المهنية والتعليم المهنى المستمر للمراجعين الداخليين على أداء دورهم الجديد فى الوحدة الإقتصادية.

وبعد أن تناولت الباحثة كيفية الوصول لإدارة مراجعة داخلية فعالة وكيفية قياس وتقييم فعالية أدائها، ومعرفة الدور الذى تقوم به إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل دور الحوكمة، لزم الأمر معرفة الدور الذى تقوم به إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات حيث يتمثل هذا الدور في قيام إدارة المراجعة الداخلية بمساعدة الوحدة الإقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، بالإضافة إلى تحقيق الضبط الداخلى نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة ويتفق ذلك مع ما جاء في قانون SOX جزء ٤٠٤ في أن التقرير السنوى يجب أن يحتوى على تقرير عن الرقابة الداخلية يوضح مسئولية الإدارة عن وضع هيكل الرقابة الداخلية الملائم وإجراءات إعداد التقارير المالية وكذلك تقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية وبالتالى فإن المراجعة الداخلية الفعالة تسهم في تدعيم جودة وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية حيث تمثل وظيفة المراجعة الداخلية خط الدفاع الأول ضد غش وتحريف القوائم المالية وهذا كله يؤدى إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالى زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، الأمر الذى سيكون له إنعكاس إيجابى على زيادة جودة ومصداقية المعلومات التي تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإمدادها للإدارة من خلال (التوصيات والإستشارات) وذلك لتساعدها في إتخاذ القرارات الملائمة والحد من أى مشاكل قد تتعرض لها الشركة (ومنها مشكلة عدم تماثل المعلومات)، إلا أن هذا الأمر وضع ثقل على المراجع الداخلى ، وبالتالى عليه أن يكون لديه قدر كافي من التأهيل العلمى والخبرة العملية في هذا المجال ويجب أن يتمتع بالإستقلالية حتى يقوم بعمله على أكمل وجه وبكفاءة وفعالية.

٥/٤ إطار العمل المقترح لكلاً من قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات:



شكل (٣/٤)

الاطار المقترح لكلاً من قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات [١]

---

[١] **المصدر : من إعداد الباحثة**

ويتضح من الإطار السابق أن:

الزام الشركات بقواعد الحوكمة ومتطلباتها من إفصاح وشفافية ومساواة بين المساهمين أمراً ضرورياً لإفصاح الشركات عن المعلومات التى تهم المستثمر لتخفيض عدم التماثل فى المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، كما أن تفعيل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والممثلة فى (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، إدارة المراجعة الداخلية) يدعم جودة وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية مما يؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين فى الشركة وإدارتها ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالى زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية وتحقيق المنفعة الذاتية للمنشأة وللإقتصاد القومى ككل.

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

مقدمة:

تعتبر قواعد وآليات حوكمة الشركات انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة المستقلة الفعالة تتأكد من أن ارتفاع مستوى حوكمة الشركة هو المفتاح الذى يربطها بأداء أسهمها، والعكس الإدارة الضعيفة غير الفعالة تسعى دائما ً للحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة مما يؤثر بالسلب على أداء أسهمها فى البورصة، كما أن الحوكمة بما لديها من آليات رقابية على الإدارة، تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية مما يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين مما ينعكس أيضا ً بالإيجاب على أسعار الأسهم.

لذا سوف تقوم الباحثة في هذا الفصل باستقراء وتقييم الدراسات السابقة المتعلقة بقواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية ودورها في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

١/٢ استقراء الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية ومشكلة عدم تماثل المعلومات (مرتبة من الأقدم للأحدث).

٢/٢ تقييم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية ومشكلة عدم تماثل المعلومات.

٣/٢ أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

١-دراسة (Gul and Leung , 2004):

بعنوان: "Board leadership , outside directors' expertise and Voluntary corporate disclosures "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٨٥ شركة في هونج كونج خلال عام ١٩٩٦، وقد تم بناء مؤشر للإفصاح الإختيارى يتكون من ٤٤ بنداً تشمل المعلومات العامة عن المنشأة، والمعلومات المالية للأداء، والمعلومات غير المالية للأداء.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة والإفصاح الإختيارى في هونج كونج، وذلك من خلال اختبار تأثير كل من ازدواجية دور كل من المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين على مستوى الإفصاح الإختيارى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:

أ- **الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات ترجع إلى ضعف مستويات الإفصاح المحاسبي للشركات، وأن الأسواق المالية تحتاج مزيداً من الإفصاح المحاسبي حتى تؤدى وظائفها بكفاءة، حيث يرتبط الإفصاح المحاسبى الجيد للشركات بتكلفة أقل لرأس المال وهذا من شأنه تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض آثار المخاطر وعدم التأكد المرتبطة بالعائد.**

ب- **كما أن التطور في الأسواق الناشئة مثل هونج كونج يعتمد بصورة كبيرة على تخفيض فجوة المعلومات بين الأطراف الداخلية للمنشأة والمستثمرين (وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات)، وأن تحقيق الشفافية وجودة الإفصاح للشركات يرتبط بالحوكمة القوية للشركات.**

جـ - **الشركات التي تتميز بإزدواجية دورالعضو المنتدب (المدير التنفيذى) ورئيس مجلس الإدارة ترتبط بإفصاح إختيارى أقل من الشركات التي لا يوجد بها ازدواجية لهذا الدور.**

د- **وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبى لازدواجية دور العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختيارى يضعف الشركات التي لديها نسبة عالية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين.**

٢- دراسة (Wei - Peng et al.,2007):

بعنوان: " Corporate Governance and Equity Liquidity: Analysis of S& P transparency and Disclosure Voluntary "

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار المترتبة على الإفصاح وغيرها من آليات حوكمة الشركات الأخرى على سيولة الأسهم، بحجة أن تلك الشركات تفتقر إلى شفافية المعلومات وأن ممارسات الإفصاح بها سوف تعرضها وبشدة إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات. وقد تم استخدام المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر كمقياس لعدم تماثل المعلومات، أما آليات حوكمة الشركات فقد تم قياسها من خلال: مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإفصاح والشفافية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:

أ- تؤدى حوكمة الشركات الضعيفة إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات ومن ثم مانحى السيولة سوف يتحملون مخاطر أعلى نسبياًً من المعلومات العكسية Adverse Information.

ب- تبين بعد فحص تصنيفات الإفصاح والشفافية للأسهم الفردية في مؤشر ستاندر أندبورز٥٠٠ S&P500 أن الشركات صاحبة أعلى تصنيفات للإفصاح والشفافية تمتلك مكونات أقل من عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى إنخفاض هوامش الأسهم (عطاءات الأسهم) Stock Spreads.

جـ - تكون التكاليف الإقتصادية لسيولة الأسهم ،على سبيل المثال المدى الفعال الذى يضعه صانع السوق للسعر effective spread ونصف المدى المطلوب الذى يضعه صانع السوق للسعر Quoted half – spread أعلى بالنسبة للشركات التي تتميز بشفافية معلومات أقل.

٣- دراسة (Kanagaretnam et al. ,2007):

بعنوان: "Does good Corporate Governance reduce Information Asymmetry around quarterly earnings announcement ?

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل العلاقة بين جودة آليات حوكمة الشركات وعدم تماثل المعلومات في سوق الأسهم خلال فترة الإعلان عن الأرباح والتوزيعات مستخدمة التغير في سيولة السوق (على سبيل المثال، المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر) كمقياس لعدم تماثل المعلومات حيث أوضحت الدراسة أن صانع السوق مثله مثل أى متعامل آخر يضع سعراً للبيع وسعراً للشراء والفرق بينهما يسمى مدى السعر فمع زيادة ذلك المدى تزيد درجة عدم تماثل المعلومات والعكس صحيح. كما تم استخدام (استقلال مجلس الإدارة، حجم المجلس، نشاط المجلس) كمقاييس لحوكمة الشركات. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- يوجد عدم تماثل معلومات عادى قبل الإعلان عن أى أرباح أو توزيعات.

ب- يوجد زيادة في عدم تماثل المعلومات بعد الإعلان عن الأرباح والتوزيعات ولا توجد تلك الزيادة يوم الإعلان أو قبله عن الأرباح.

د- تتفق النتائج السابقة التي توصلت إليها تلك الدراسة مع الفرضية القائلة بأن الشركات التي لديها مستويات أعلى من آليات وقواعد حوكمة الشركات لديها مستويات أقل من عدم تماثل المعلومات وقت الإعلان عن أى أرباح أو توزيعات.

٤- دراسة (Chang et al. , 2008)

بعنوان: "Does Disclosure Quality Via Investor Relations Affect Information Asymmetry ?"

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٢٩٠ شركة في استراليا خلال عام ٢٠٠٥، كما تم تصميم الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبى من خلال برنامج يصف علاقات مستثمرى الشركة على الإنترنت وعدم تماثل المعلومات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على النظرية الإقتصادية للتمويل والتي تفترض بأنه كلما زاد مستوى الإفصاح كلما أدى ذلك إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وقد تم استخدام حجم علاقات مستثمرى الشركة على الإنترنت كمقياس للإفصاح، كما تم استخدام المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر كمقياس لعدم تماثل المعلومات.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- يمكن تحقيق جودة أعلى للإفصاح من خلال برنامج فعال يصف علاقات مستثمرى الشركة على الإنترنت وهذا بدوره يؤدى إلى تحقيق منافع للشركة مثل: انخفاض تكلفة المعاملات في سوق الأوراق المالية ، ارتفاع السيولة، اتساع السوق وبالتالى ترتفع أرباح التعامل بوجه عام.

ب-الشركات التي لديها مستويات أعلى من الإفصاح تقل فيها مشكلة عدم تماثل المعلومات حيث يقل المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر مع زيادة مستوى الإفصاح.

٥- دراسة (Becker-Blease et al. ,2008):

بعنوان " Do Corporate Governance attributes affect Adverse Selection Costs ? Evidence from seasoned equity offerings"

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٤٤ شركة فى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامى ١٩٩٦و٢٠٠١

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وعدم تماثل المعلومات لعينة من الأسهم المطروحة في البورصة equity offerings بين عامى ١٩٩٦و ٢٠٠١، وقد تم استخدام تكاليف الإختيار العكسى كمقياس لعدم تماثل المعلومات، كما تم استخدام استقلال مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة وتركز الملكية كمقاييس لحوكمة الشركات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- كلاً من (استقلال مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، تركز الملكية) يقلل من الأثر السلبى لإعلان طرح الأسهم على أسعار الأسهم بمعنى آخر، كلاً من (استقلال مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، تركز الملكية) لهم أثر ايجابى على عوائد الأسهم العادية المرتبطة بالإعلان عن الأسهم المطروحة موسمياً Seasoned Equity (SEO)Offerings.

ب- تقدم هذه الدراسة دليلاً جديداً على أن سوق الأسهم يفسر الإجراءات التي اتخذتها الشركات التي تتمتع باستقلالية مجالس إدارتها وحجم أكبر للجان المراجعة ونسبة أعلى لتركز الملكية، بأنها أكثر اتساقاً مع مصالح حملة الأسهم (المساهمين).

جـ- يمكن لخصائص حوكمة الشركات أن تؤثر على تكلفة رأس المال للشركة حيث أن التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات يُعطى قدراً أكبر في الحصول على التمويل اللازم وتخفيض تكاليف رأس المال مما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، بالإضافة إلى تحقيق أداء أفضل ومعاملة مُرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح وتوفير دعم لتوصيات لجنة الوشاح الأزرق Blue Ribbon Committee بضرورة تقليل حجم لجنة المراجعة.

٦- دراسة (عبدالملك، ٢٠٠٨):

بعنوان: " دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية "

أجريت الدراسة على الشركات النشطةو المسجلة بالبورصة المصرية دون غيرها من الشركات الأخرى، كما اشتملت الدراسة على نموذج التوقعات الرشيدة للوصول إلى كفاءة سوق المال.

يأتى دافع الدراسة بصفة عامة من ظهور موضوع الحوكمة من ضمن الإهتمامات والقضايا التي تشغل الفكر المحاسبى في السنوات الأخيرة، والإتجاه لدى كثير من الشركات المسجلة بالبورصة بالأخذ بمبادىء وقواعد حوكمة الشركات من أجل جودة التقارير المالية المنشورة ومن ثم الوصول للسعر العادل للسهم ،وعليه تمثلت أهداف الدراسة فيمايلى:

أ- التعرف على المنهج الملائم والذى يستخدم في وصف العلاقة بين حوكمة الشركات وأسعار الأسهم وماهى علاقة الحوكمة بكفاءة سوق المال.

ب- دراسة وتحليل ارتباط حوكمة الشركات بالسعرالعادل للسهم.

جـ- التعرف على ماهية القواعد والمبادىء الخاصة بحوكمة الشركات والتي تؤثر على قدرة السوق في تحديد السعر العادل للسهم.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- أن كفاءة سوق المال تتوقف على مدى توافر المعلومات الخاصة والداخلية لجموع المستثمرين في توقيت واحد، وأن الحوكمة لديها من الآليات للوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات.

ب- أن الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل عدم تماثل المعلومات ويقلل صناع السوق ويزيد من أسعار الأسهم ويقلل التقلبات السعرية في السهم.

جـ- أن نموذج التوقعات الرشيدة يفسرأحد مبادىء حوكمة الشركات وهو-الإفصاح والشفافية- ومن هنا يمكن توضيح العلاقة بين منهجية التوقعات الرشيدة والحوكمة في العناصر التالية:

- تستخدم تلك المنهجية المعلومات الخاصة وتأثيرهاعلى أسعارالأسهم في سوق الأوراق المالية
- تستخدم تلك المنهجية مفهوم شامل للمحتوى الإعلامى للتقارير.

٧- دراسة (عفيفي ،٢٠٠٨) :

بعنوان: "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختيارى في التقارير السنوية – دراسة اختبارية في البيئة المصرية "

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المصرية، وانبثق عن هذا الهدف هدفان فرعيان هما:

- قياس مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية.
- قياس مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات في شركات المساهمة المصرية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- يجب توسيع الاهتمام بالأدبيات المتزايدة دولياً عن ممارسات الافصاح ومحدداته

ب- تقييم مستوى الافصاح الاختياري سوف يساهم بالضرورة في تفعيل مستويات الافصاح ككل في ظل متطلبات آليات الحوكمة مما ينعكس إيجابياً على قرارات المستثمرين في السوق المحلي والدولي.

٨- دراسة (عيسى ،٢٠٠٨)

بعنوان: " العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية "

أجريت هذه الدراسة على عينة من مديرى أقسام المراجعة الداخلية لبعض الشركات الكبرى في مصر، ورؤساء لجان المراجعة بتلك الشركات، وشركاء المراجعة ببعض مكاتب المراجعة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واختبار العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن:

أ- حوكمة الشركات تتضمن الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالشركات، وذلك بغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر.

ب- تؤدى الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، كما تؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وجذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية، ومكافحة الفساد، والحد من هروب رؤوس الأموال للخارج، مما يزيد من أهميتها بشكل خاص بالنسبة للدول النامية والتي من بينها مصر.

جـ- تعتبروظيفة المراجعة الداخلية عنصر مهم ومكمل لأى نظام للحوكمة نظراً للدور الفعال الذى تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية في الحوكمة من خلال دورها في تقييم نظم الرقابة والمخاطر من جهة ومدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة من جهة أخرى.

٩- دراسة (صالح ،٢٠٠٩):

بعنوان: " أثر تطبيق مبادىء الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية".

أجريت هذه الدراسة على عينة من المستثمرين ومعدى القوائم المالية لبعض الشركات الكبرى في البيئة المصرية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور مبادىء الحوكمة في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، وتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

أ- دراسة علاقة ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بقرارات المستثمرين.

ب- تحليل ارتباط مبادىء الحوكمة بظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- **ظاهرة عدم تماثل المعلومات ترجع إلى نقص المعلومات وهو يعنى عدم كفاية المعلومات المتاحة للمستثمرين والتي تحجبها عنهم الإدارة وهم مطالبون باتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.**

ب- **تعد المعلومات الداخلية أحد أهم مسببات ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.**

ج- **يلعب الإفصاح المحاسبى دوراً حيوياً لتحقيق كفاءة سوق رأس المال عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة المعاملات وزيادة حجم السوق.**

د- **يعتبر التطبيق الجيد لمبادىء حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشاكل الوكالة وتخفيض تكاليفها. كما أن تطبيق مبادىء الحوكمة يُعطى قدراً أكبر في الحصول على التمويل اللازم وتخفيض تكاليف رأس المال ويحقق أداء أفضل ومعاملة مُرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح.**

١٠. دراسة (Cormier et al. , 2010):

بعنوان: " Corporate governance and information asymmetry between managers and investors "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٣١ شركة مقيدة بالبورصة الكندية خلال عام ٢٠٠٤.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين ،تعد هذه الدراسة بمثابة امتداد للأدبيات السابقة المتعلقة بالإفصاح الإختيارى. كما تعتمد هذه الدراسة على النظرية الإقتصادية للمعلومات والتي تفترض بأن الإفصاح الإختيارى يقلل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، وقد تم استخدام تقلبات سعرالسهم ومقياس توبن Tobin's Q (التغير في سعرالسهم) كمقاييس لعدم تماثل المعلومات، كما تم استخدام (استقلال مجلس الإدارة، حجم المجلس، حجم لجنة المراجعة ،عدد مرات تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ،الإفصاح الإختيارى) كمقاييس لحوكمة الشركات.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن:

أ- آليات المراقبة (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة) بالإضافة إلى الإفصاح الإختيارى يقلل من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المديرين والمستثمرين.

ب- يمكن للإفصاح الإختيارى أن يكون جزءاً مكملاً لآليات حوكمة الشركات الرقابية خاصة في دولة مثل كندا – تلك الدولة التي يتمتع فيها المستثمرون بحماية قانونية جيدة.

جـ- وجود علاقة سلبية بين (استقلال المجلس، حجم المجلس، حجم لجنة المراجعة، عدد مرات تكرار اجتماعات لجنة المراجعة) وعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

١١. دراسة (C. Anuchit worawong, 2010):

بعنوان: " The value of Principles – Based Governance Practices and the Attenuation of Information Asymmetary"

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٢٨٣ شركة من الشركات التايلاندية المدرجة بالبورصة في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر قيمة ممارسات الحوكمة القائمة على المعايير المحاسبية، والتحقق فيما إذا كانت الشركات التي تطبق مبادىء حوكمة الشركات بطريقة جيدة تتكبد تكلفة رأس مال أقل ولديها وضع مالى أقوى.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- تقوم الشركات في المتوسط بعمل تحسينات كبيرة في مجالات رئيسية من ممارسات حوكمة الشركات مثل: الإفصاح والشفافية والمعاملة العادلة للمساهمين ومسئوليات مجلس الإدارة.

ب- تتمتع الشركات التي لديها ممارسات حوكمة أفضل بأقل تكلفة رأس مال وتكون أكثر قدرة على البقاء من الناحية المالية مما يدل على أن الحوكمة الجيدة يمكن أن تقلل من السلوك المزعزع للإستقرار للمستثمرين لأنها تصبح أكثر إطلاعاً ووعياً Informed وتخفف من مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين من ناحية ومساهمى الأقلية وأصحاب المصلحة الآخرين من ناحية أخرى.

١٢. دراسة (J.Levesque et al. , 2010):

بعنوان: "The effect of Director Monitoring on Bid- Ask Spreads "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٤٥ شركة مدرجة ضمن مؤشر بورصة تورنتو ٣٠٠ Toronto – Stock Exchange 300 (TSX -300).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر آليات المراقبة ممثلة في: (حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة واستقلال لجنة المراجعة)على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. وقد تم استخدام التغيرات في المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر Bid – Ask – Spreads كمقياساً لعدم تماثل المعلومات قبيل الإعلان عن الأرباح المتوقعة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن:

أ- تتمثل خصائص السوق في بورصة تورنتو في: انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات بالنسبة للشركات التي تمتلك نسبة أكبر من الأعضاء المستقلين في مجالس إدارتها (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

ب- أوضحت هذه الدراسة أنه كلما زادت نسبة حقوق التصويت المتاحة للمديرين كلما زاد مستوى عدم تماثل المعلومات في هذه الشركات.

جـ- وجود شكل من استقلال القيادة في المجلس والمتمثلة في شخصية رئيس مجلس الإدارة (الفصل بين وظيفتى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب CEO) يقلل من عدم تماثل المعلومات في هذه الشركات.

١٣- دراسة (الصاوى، ٢٠١٠)

بعنوان: " دراسة دور الإفصاح المحاسبى في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٨٣ شركة مسجلة بالبورصة المصرية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل محتوى التقارير المالية لشركات العينة خلال فترة الدراسة وهى السنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار دور الإفصاح المحاسبى في حوكمة الشركات وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة بيئة الإفصاح المحاسبى وعلاقة الإفصاح المحاسبى بسوق رأس المال، ودوره في تخفيض عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى دراسة وتحليل حوكمة الشركات من حيث المفهوم والأهداف والمبادىء والآليات، ودراسة دور الإفصاح المحاسبى في تفعيل هذه الآليات، والكشف عن وضع بيئة الممارسة العملية للشركات المصرية، وذلك في إطار برنامج الخصخصة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- أصبح الإفصاح المحاسبى يمثل أحد العناصر الهامة لحوكمة الشركات لتحقيق المساءلة والرقابة. كما زاد الإهتمام بالدور الحوكمى للمعلومات المحاسبية والتي يوفرها الإفصاح المحاسبى لتفعيل آليات حوكمة الشركات، حيث يتم استخدام المعلومات المحاسبية كمدخلات مباشرة وغير مباشرة لآليات الحوكمة سواء بطريقة صريحة أو ضمنية.

ب- يلعب الإفصاح المحاسبى دوراً مهماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالى زيادة كفاءة سوق رأس المال وتحقيق السيولة اللازمة، مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة العمليات، وبالتالى زيادة العائد من التعاملات، وتحقيق المنفعة للإقتصاد القومى ككل.

جـ- هناك علاقة متبادلة بين الإفصاح المحاسبى وحوكمة الشركات. فالإفصاح المحاسبى ومايوفره من معلومات يمثل مدخلات لآليات حوكمة الشركات. ومن ناحية أخرى تعتبر المعلومات المحاسبية منتجاً لعمليات حوكمة الشركات.

د- يمثل الإفصاح المحاسبى جانباً مهماً وجوهرياً في عملية المساءلة والرقابة، وأن أى نقص أو عيوب في عمليات إعداد التقارير المالية يترتب عليه عيوب في فعالية نظام حوكمة الشركات.

هـ- أن وجود الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات يقيد من ممارسات إدارة الأرباح مما يدعم من مصداقية التقارير المالية.

١٤- دراسة (Anglin et al. , 2011):

بعنوان: " How does Corporate Governance affect the quality of investor information ? The carious case of REITs"

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٤٩ صندوق إستثمار عقارى في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على جودة معلومات المستثمرعن صناديق الإستثمار العقارى، وقد تم استخدام نسبة العطاءات (نسبة المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر) كمقياساً لعدم تماثل المعلومات، كما تم استخدام آليتى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة كمقاييس لحوكمة الشركات.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- عدم تماثل المعلومات والذى تم قياسه بنسبة العطاءات (نسبة المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر) تم تخفيضه من خلال التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات.

ب- زيادة حوافز أعضاء مجلس الإدارة تقلل من عدم تماثل المعلومات.

جـ- وجود علاقة سلبية بين كلا من استقلال أعضاء مجلس الإدارة واستقلال أعضاء لجنة المراجعة وبين المدى الذى يضعه صانع السوق للسعر بمعنى آخر الجمع بين تشكيل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين من ذوى الخبرة وأعضاء لجنة المراجعة المستقلين ذوى الخبرة المالية من شأنه تقليل عدم تماثل المعلومات.

١٥- دراسة (Allegrini et al. ,2013):

بعنوان: " Corporate boards , audit committees and voluntary disclosure evidence from Italian listed companies"

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٧٧ شركة إيطالية مسجلة فى البورصة خلال الفترة من٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الإختيارى من منظور نظرية الوكالة، والتي نشأت نتيجة التضارب في المصالح وعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين.

كما توصلت هذه الدراسة إلى:

أ- وجود علاقة إيجابية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح الإختيارى.

ب- وجود علاقة إيجابية بين عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة(نشاط لجنة المراجعة) وكمية المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختيارياً.

جـ- وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور المدير التنفيذى والإفصاح الإختيارى.

د- تعتبر هذه الدراسة بمثابة اسهاماً جديداً للأدبيات السابقة حول فهم العلاقة بين آليات الرقابة المختلفة من منظور نظرية الوكالة.

و- تتفق نتائج هذه الدراسة مع الفرضية القائلة بأن الشركات التي لديها مستوى أعلى لحوكمة الشركات لديها مستوى أعلى للإفصاح ومن ثم يمكنها الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

١٦-دراسة (Fan, 2013):

بعنوان: " Corporate Governance and Information Content of Stock Trades Evidence From S&P 100 companies "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٠٠ شركة مسجلة فى بورصة نيويورك، وقد تم تطبيق نموذج الإنحدار التلقائى المستعرض Vector Auto Regression Model لقياس المحتوى المعلوماتى، كما تم استخدام بيانات الحوكمة على مستوى الشركات بشكل من التفصيل لقياس جودة الحوكمة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين جودة حوكمة الشركات والمحتوى المعلوماتى لتداول الأسهم.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- وجود علاقة سلبية بين المحتوى المعلوماتى وجودة حوكمة الشركات.

ب- حوكمة الشركات هي مجموعة من الآليات التي تهدف إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

جـ- أن مجلس الإدارة هو الآلية الرئيسية للحد من المحتوى المعلوماتى لتداول الأسهم بالنسبة للشركات الراسخة Well Established Companies.

د- تعد هذه الدراسة إضافة للأدبيات المتعلقة بدور حوكمة الشركات في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

١٧- دراسة (Ajina etal., 2013):

بعنوان: " Do Board characteristics affect Information Asymmetry ? "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٦٠ شركة مسجلة في البورصة الفرنسية خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وعدم تماثل المعلومات وذلك بالإقتصار على مجلس الإدارة، كما تم استخدام تكاليف الإختيار العكسى كمقياس لعدم تماثل المعلومات، كما تم استخدام (حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة، استقلال المجلس، الخبرة المالية للمديرين) كمؤشرات لمجلس الإدارة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- آليات حوكمة الشركات والتي تم قياسها من خلال (حجم مجلس الإدارة، استقلال المجلس، عدد مرات اجتماعات المجلس، الخبرة المالية للمديرين) تؤدى إلى خفض تكاليف الإختيار العكسى ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ب- وجود نظام فعال لحوكمة الشركات يزيد من ثقة المستثمرين في الأسواق ويُمكن من جذب مستثمرين جدد.

١٨- دراسة (Bahmani , 2014):

بعنوان: " The relation between Disclosure Quality and Information Asymmetary: Empirical Evidence from Iran "

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٢٥ شركة مساهمة مسجلة في بورصة الأوراق المالية بطهران خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبى وعدم تماثل المعلومات في طهران، وقد تم استخدام إدارة الأرباح كمقياس لعدم تماثل المعلومات.

كما توصلت هذه الدراسة إلى:

أ- وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح المحاسبى وإدارة الأرباح(كمقياس لعدم تماثل المعلومات).

ب- الإفصاح عن المعلومات المالية بطريقة موثوق فيها وفي الوقت المناسب يقلل من عدم تماثل المعلومات في شكل جودة الأرباح.

١٩- دراسة (Ndungo,2014):

بعنوان: "Effects of corporate governance on information asymmetry between managers and investors in firms listed at the Nairobi Securities

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٢ شركة مدرجة فى بورصة الأوراق المالية بنيروبى خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣ م، وقد تم استخدام مجلس الإدارة (حجم المجلس، استقلال المجلس) كمقياساً لحوكمة الشركات، ومدى السعر كمقياساً لعدم تماثل المعلومات.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على الحد من الآثار السلبية لمشكلة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- يترتب على عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين آثار سلبية بالغة تتمثل فى انخفاض حجم وقيمة المعاملات، انخفاض درجة سيولة الأوراق المالية، زيادة تكاليف المعاملات مما يؤدى فى النهاية إلى عدم كفاءة سوق الأوراق المالية.

ب- آليات حوكمة الشركات يمكنها معالجة الآثار السلبية لمشكلة عدم تماثل المعلومات حيث تساعد آليات حوكمة الشركات فى الحد من التعارض وتحقيق الإنسجام والتوازن بين مصالح مديرى الشركات والمستثمرين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، كما أن هذه الآليات تعزز ريادة الأعمال للشركات وتزيد من قدرتها على المنافسة.

جـ - وجود علاقة سلبية بين (حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة) ومشكلة عدم تماثل المعلومات.

٢٠- دراسة (Ajina et al. , 2015):

بعنوان: " Effects of corporate governance on information asymmetry between managers and investors in firms listed at the Nairobi Securities Exchange "

أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ١٦٢ شركة فرنسية مدرجة خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين نسبة المستثمرين والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات فى بورصة الأوراق المالية بفرنسا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- **ترتبط نسبة المستثمرين إيجابياً مع درجة سيولة الأوراق المالية، وأن الأداء المرتفع للمستثمرين عند قيامهم بالمعاملات من خلال محافظهم الإستثمارية يؤثر وبشكل إيجابي على درجة سيولة الأوراق المالية.**

ب- **وجود نسبة عالية من المستثمرين بمثابة إشارة إيجابية للسوق حول مزيد من الشفافية وانخفاض عدم تماثل المعلومات.**

٢١- دراسة (El Badry , 2015):

بعنوان: " Governance Quality and Information Asymmetry"

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٢٤ شركة بريطانية خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠م.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة حوكمة الشركات والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- **أن التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات يخفف من مخاوف المستثمرين بشأن مشاكل الوكالة وخاصة مشكلة عدم تماثل المعلومات ذلك أن المساهمين يدركون جيداً أن المديرين يمكن أن يستغلوا مشاكل الوكالة من خلال التهرب أو استهلاك العلاوات الزائدة ولكن على خلاف المديرين فإن المساهمين يكونوا غير متأكدين من هذه المشاكل وبالتالى فإن اعتماد أفضل الممارسات لآليات حوكمة الشركات يخفف من حدة هذه المخاوف.**

ب- **وجود علاقة سلبية بين التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات ومشكلة عدم تماثل المعلومات ذلك أن آليات حوكمة الشركات تعزز الدور الرقابى لمجلس الإدارة وتحسن سوق أسهم الشركة عن طريق الحد من تقلبات عوائد الأسهم وزيادة حجم تداول الأسهم، وبالتالى يكون المساهمين أكثر ثقة من أن مشاكل الوكالة وخاصة مشكلة عدم تماثل المعلومات تكون تحت السيطرة عندما تتبنى الشركة أفضل ممارسات لحوكمة الشركات.**

٢٢- دراسة (قريفة، ٢٠١٥):

بعنوان: " تقييم أثر مستوى الإفصاح الإختيارى فى تخفيض عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية فى ليبيا".

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٩) شركات مساهمة ليبية، وقد تم توزيع استمارة استبيان على الفئات الثلاثة التالية: مراجع داخلى، ومسئول مالى، ومسئول إدارى.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم عدم تماثل المعلومات طبقاً لمستوى الإفصاح الإختيارى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المستقصى منهم حول مستوى الإفصاح الإختيارى وتخفيض عدم تماثل المعلومات.

ب- توجد علاقة ارتباط جوهرية بين مستوى الإفصاح الإختيارى وتخفيض عدم تماثل المعلومات.

جـ - يوجد تأثير جوهرى بين مستوى الإفصاح الإختيارى وتخفيض عدم تماثل المعلومات.

٢/٢: تقييم الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثة:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسات السابقة التي تناولها الفصل فيما يلي:

١- هناك اتفاقاً بين معظم الدراسات السابقة بشأن تأثير التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات الداخلية على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

٢- ركزت الدراسات السابقة على استخدام مجموعة من المؤشرات كمقاييس لكل آلية من آليات حوكمة الشركات الداخلية فبالنسبة لمجلس الإدارة تم استخدام (حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، ازدواج دور كل من المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماعات المجلس، الخبرة المالية للمديرين)، وبالنسبة للجنة المراجعة تم استخدام (حجم لجنة المراجعة، استقلال لجنة المراجعة، عدد مرات تكرار اجتماعات لجنة المراجعة أو نشاط لجنة المراجعة) كما تناولت دراسة (عيسى، ٢٠٠٨) دور وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات وتوصلت للدور الفعال الذى تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية في الحوكمة من خلال دورها في تقييم نظم الرقابة والمخاطر من جهة ومدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة من جهة أخرى.

٣- أن المؤشرات التي استخدمت كمقاييس لحوكمة الشركات سوف تستفيد الباحثة منها كمقاييس لتفعيل كل آلية من آليات حوكمة الشركات الداخلية الواردة في الدراسات السابقة وذلك عند صياغة أسئلة قائمة الإستقصاء.

٤- أن معظم هذه الدراسات تمت في البيئة الأجنبية، وسوف تقوم الباحثة باستخدامها وتطبيقها في البيئة المصرية (على الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية) وذلك بهدف الوصول إلى بعض المؤشرات والمتغيرات التي تشير إلى الإلتزام بتفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية ومن ثم قياس أثر الإلتزام بتفعيل تلك القواعد والآليات على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبى ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٥- أن كفاءة سوق المال تتوقف على مدى توافر المعلومات الخاصة والداخلية لجموع المستثمرين في توقيت واحد، وأن الحوكمة لديها من الآليات للوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات.

٦- تعد المعلومات الداخلية أحد أهم مسببات ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، لذا لابد من الإفصاح عن المعلومات الداخلية لأن هذا من شأنه تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات وتقليل صناع السوق ويزيد من أسعار الأسهم ويقلل التقلبات السعرية في السهم.

٧- ترجع ظاهرة عدم تماثل المعلومات إلى نقص المعلومات وهو يعنى عدم كفاية المعلومات المتاحة للمستثمرين التي تحجبها عنهم الإدارة وهم مطالبون باتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

٨- تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات من أهم مشاكل سوق رأس المال ولها العديد من المخاطر ويترتب عليها تحقيق عوائد غير عادية.

٩- يعتبر التطبيق الجيد والفعال لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات، كما أن التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات يُعطى قدراً أكبر في الحصول على التمويل اللازم وتخفيض تكاليف رأس المال ويحقق أداء أفضل ومعاملة مُرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح.

١٢- يمثل مجلس الإدارة أهم الآليات الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات، فالتحديد الدقيق لمسئوليات مجلس الإدارة يعتبر من العوامل الهامة لضمان فعالية المجلس وبالتالى يجب أن تكون قرارات مجلس الإدارة مبنية على معلومات صحيحة ووافية تأتيهم من الإدارة التنفيذية أو أى مصدر موثوق آخر.

١٣- تمثل لجنة المراجعة أحد الآليات المهمة لتفعيل حوكمة الشركات فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ومساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسئولياته القانونية كوكيل عن المساهمين بالإضافة إلى دور لجنة المراجعة في تدعيم استقلال وظيفة المراجعة وتحسين جودتها والإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم استقلالها. وبالتالى يمكن القول بأن لجان المراجعة تهدف إلى المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم العائد على الإستثمارات، فهي خط اتصال رسمى بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة.

١٤- تعتبروظيفة المراجعة الداخلية عنصر مهم ومكمل لأى نظام للحوكمة نظراً للدور الفعال الذى تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية في الحوكمة من خلال دورها في تقييم نظم الرقابة والمخاطر من جهة ومدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة من جهة أخرى.

٣/٢ أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١- قلة الدراسات السابقة التى تناولت أثر تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية على زيادة مستوى الإفصاح وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية، حيث نجد أن معظم الدراسات تمت في البيئة الأجنبية.

٢- جاءت الدراسة الحالية لتغطي الجانب الميداني بهدف الوصول إلى بعض المؤشرات والمتغيرات التي تشير إلى الالتزام بتفعيل قواعد وأليات حوكمة الشركات الداخلية، ومن ثم قياس أثر الالتزام بتفعيل تلك القواعد والآليات على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٣- اقتصرت معظم الدراسات السابقة على الدور الإيجابي لكل من آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة المراجعة بإعتبارهما يمثلان آليات حوكمة الشركات الداخلية في زيادة مستوى الإفصاح وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤- قلة الدراسات التي تناولت الدور الفعال الذي تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية (دراسة عيسى ،٢٠٠٨) لذلك جاءت الدراسة الحالية لتغطى ذلك الجانب وتبرزالدور الفعال الذي تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة مستوى الإفصاح وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٥- معظم الدراسات السابقة التي تمت في البيئة المصرية ركزت على أثر تطبيق مبادىء حوكمة الشركات على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وقد تمثلت هذه المبادىء فى: حماية حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح، مسئوليات مجلس الإدارة (صالح ،٢٠٠٩)، إلا أن هذه الدراسة سوف تركز على أثر تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية (ممثلة فى: مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، إدارة المراجعة الداخلية) على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ومن هنا أصبح من الضروري إجراء مزيد من الدراسات بشأن بيان أثر تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية والمتمثلة في (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وظيفة المراجعة الداخلية) على مستوى الإفصاح المحاسبي في مصر، ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، بإعتبار أن سوق الأوراق المالية بمصر من إحدى الأسواق الناشئة وما يمثله الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح والشفافية والالتزام بقواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية من أهمية خاصة في زيادة كفاءة سوق رأس المال، وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال وتخفيض تكلفة العمليات، وبالتالي زيادة العائد من التعاملات وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

١- إبراهيم، كمال حسين، ١٩٨٨، " نظرية الوكالة – مدخل للرقابة على التكاليف "، جمعية التكاليف العربية، القاهرة، العدد الأول.

٢- الخضيرى، محسن أحمد، ٢٠٠٧ ،" حوكمة الشركات"، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٣- الشيرازى، عباس مهدى، ١٩٩٠، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى.

٤- القبانى، ثناء على، ٢٠٠٦، " المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإليكترونى "، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

٥- صالح، سمير أبو الفتوح، ١٩٨٨، " نظرية الوكالة مدخل لتخصيص التكاليف العامة "، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، العدد الرابع.

٦- على ،عبدالوهاب نصر، شحاته ،شحاته السيد ، ٢٠٠٦، " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات "، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

٧- هندى، منير إبراهيم، ١٩٩٥ ، " الأوراق المالية وأسواق رأس المال "، دار المعارف، الإسكندرية

ثانياً : الدوريات:

١- أبوالخير، مدثر طه، ٢٠٠١، " مدى مسئولية الإدارة عن تسريب المعلومات المحاسبية الداخلية – دراسة نظرية ميدانية للعوائد غير العادية التي تتحقق قبل نشر القوائم المالية السنوية "، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، الملحق الأول، ص ١-٥٤.

٢- الدهراوى، كمال الدين مصطفي، ١٩٨٧، " نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبى الإختيارى "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والعشرون، ص١٣٧-١٦٦.

٣- ، ١٩٩٤، " دور الإفصاح المحاسبى في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، المجلد الواحد والثلاثون، ص ٤٣-٨٨.

٤- الرملى، محمد أحمد عبداللاه، ١٩٩٤، " إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور التكنولوجيا "، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة بسوهاج، جامعة سوهاج، المجلد الثامن، العدد الثانى ،ص ص٢٤٨ - ٢٧٤ .

٥- السيد، صفا محمود، ٢٠٠٤، " إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية – دراسة تحليلية"، مجلة البحوث التجارية المصرية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، العدد الأول، المجلد الثامن عشر، ص١-٥٤.

٦- السيد، هشام عبد الحى، ٢٠٠٠، " محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدى بالتطبيق على سوق رأس المال المصرى "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، السنة العاشرة، العدد الأول، ص١٦٢-١٩٣.

٧- الصادق، زكريا محمد، ١٩٨٩، " تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمى "، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول – السنة التاسعة، ص٧-١٣٩.

٨- ١٩٩٨، تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية الوكالة "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، ص ١٠٧-١٤٩.

٩- حماد، طارق عبد العال، ٢٠١٠، " دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع المصرى ووضع آليات لمكافحة الفساد المالى والإدارى "، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص نوفمبر، ص ١-٨٣.

١٠- خليفة، محمد عبدالعزيز محمد، ٢٠٠٣، " إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الإقتصادية فى التأثير على القوائم المالية – دراسة ميدانية "، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، السنة السابعة، ص ص ١٢٣-٢٢١.

١١- رأفت، صفاء محمد، ٢٠٠٤، " دراسة تحليلية لفعالية تطبيق منهج حوكمة الشركات بالتطبيق على بعض الشركات المصرية – دراسة مقارنة "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثانى، ص ص ٣٤٧-٣٩٣.

١٢- صالح، رضا إبراهيم، ٢٠٠٧، " الآليات المحاسبية لتطبيق حوكمة الشركات وأثرها على قيمة المنشأة "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٦-٦٤.

١٣- صبيحى، حسنى عبد الجليل، ٢٠٠٢، " دور المراجع الخارجى في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية – دراسة تحليلية "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، ص ١-٥٠.

١٤- عبد الحافظ، السيد البدوى، ٢٠٠٠، " تأثير عدم تماثل المعلومات على حجم التداول وأسعار الأسهم داخل سوق الأسهم المصرية – مدخل جديد لإختبار نموذج تسلسل وصول المعلومات "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة العشرون، العدد الأول، ص ٣٥٥- ٣٩٢.

١٥- عبد الملك، أحمد رجب، ٢٠٠٨، " دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية – دراسة تحليلية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والأربعون ،ص٢٦٣-٣٠٩.

١٦- عبيد، إبراهيم السيد، ٢٠٠٨، " دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال – دراسة نظرية وميدانية على السوق المصرية "، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السبعون، الجزء الأول، ص٢١٣-٢٧٣.

١٧- عفيفي، هلال، ٢٠٠٨، " العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختيارى في التقارير السنوية – دراسة اختبارية في البيئة المصرية "، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد (٣٠).

١٨- على، كمال عبدالسلام ،١٩٩١، " نظرية الوكالة : كمدخل مقترح لتطوير المراجعة الخارجية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، المجلد الخامس عشر، ص١ -٣٧.

١٩- عيسى، سمير كامل، ٢٠٠٨، " العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول، يناير، ص ص٤٩-٩٠.

٢٠- غالى، يوسف بطرس، ٢٠٠٣، " مستقبل الإقتصاد المصرى في ظل ممارسات حوكمة الشركات في القرن الحادى والعشرين "، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية – واشنطن.

٢١- فودة، شوقى السيد، ١٩٩٨، " نحو نموذج مقترح لتحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وسلوك أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية "، مجلة الآفاق الجديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة العاشرة، العدد الرابع، ص ١٦٠-٢٠٧.

٢٢- ٢٠٠٧، " تطوير كفاءة وفاعلية دور وظيفة المراجعة الداخلية لتعظيم قيمة الأنشطة الإنتاجية فى تنظيمات الأعمال : دراسة تطبيقية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الأول، العدد الثانى، ص ص ٢-٥٦.

٢٣- قريفة، مسعود على، ٢٠١٥، " تقييم أثر مستوى الإفصاح الإختيارى فى تخفيض عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية فى ليبيا "، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد الأول.

٢٤- مبارك، الرفاعى إبراهيم، ٢٠١٢، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد التاسع والأربعون ،ص ص١٣٣-١٦٦.

٢٥- يونس، فايزة محمود، ١٩٩٦، " لجان المراجعة ودورها في تدعيم استقلالية المراجع الداخلى لشركات المساهمة في مصر - دراسة ميدانية استطلاعية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد العشرون، ص ص ٢٦٣- ٢٨٧.

ثالثاً : الرسائل العلمية:

١- الزمر، عماد سعيد، ١٩٨٨، " دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير العلاقات الوكالية في الطلب على جودة المراجعة "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

٢- السيد، ياسر أحمد، ٢٠٠٨، " إطار مقترح للإفصاح المحاسبى للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات - دراسة نظرية وميدانية "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

٣- الشرقاوى، أحمد عبد العاطى، ٢٠١١، " تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤- الصاوى، عفت أبوبكر، ٢٠١٠، " دراسة دور الإفصاح المحاسبى في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية "، رسالة دكتوراة غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٥- بلتاجى، يسرى محمد، ٢٠٠١، " دراسة تحليلية لأثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في سوق رأس المال – مع دراسة إستطلاعية "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٦- ريح، خالد محمد، ٢٠٠٨، " تقييم واقع وظيفة المراجعة الداخلية "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المجاسبة، جامعة الفاتح.

٧- صحصاح، عصمت أنور، ٢٠٠٧، " دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات – بالتطبيق على البنوك "،رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٨- طنطاوى، سعاد موسى، ٢٠٠٨، " تحسين قدرة المراجع الخارجى على تقدير احتمال غش القوائم المالية في ظل قواعد حوكمة الشركات "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة .

٩- عبد الحميد، عمرو نجيب، ٢٠٠٩، " دراسة تحليلية وميدانية للتأثير المتبادل بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة .

١٠- عبد الدايم، صفا محمد، ١٩٩٤، " دراسة تحليلية لإستخدام نظرية الوكالة في تحليل دوافع الإدارة عند إختيار السياسات المحاسبية "، رسالة دكتوراة غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

١١- عياد، أمير عاطف، ٢٠١٠، "أثر الإفصاح المحاسبى العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١٢- غالى، أشرف أحمد، ٢٠٠٧، " قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المستوى الإعلامى للتقارير المالية مع دراسة تطبيقية "، رسالة ماجيستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

١٣- فريد، فريد محرم، ٢٠٠٩، " نموذج محاسبى مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية – دراسة تطبيقية "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

رابعاً: الندوات و المؤتمرات:

١- الحيزان، أسامة فهد، ٢٠٠٥، " نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) : حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٢- الصادق، زكريا محمد و عبيد، إبراهيم السيد، ٢٠٠٧، " قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة : دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصرى "، ورقة عمل بحثية، المؤتمر السنوى الرابع لكلية التجارة جامعة القاهرة والإتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الإقتصادية والتكنولوجية المعاصرة "، جامعة القاهرة، (يونيو).

٣- سامى، مجدى محمد، ٢٠٠٨، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية على شركات التأمين "، الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبى في ضوء مشكلات التطبيق، المؤتمر العلمى لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

خامساً : قرارات وقواعد ومواقع الكترونية:

١- أبوالعطا، نرمين، ٢٠٠٣، " حوكمة الشركات : سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية "، متاح على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipe-egypt.org،ص٨.

٢- البورصة المصرية، ٢٠٠١، قواعد قيد وتداول وشطب الأوراق المالية – القاهرة (أبريل).

٣- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصرى رقم (١٧٠) لسنة ٢٠١٤، وقرارى مجلس إدارة الهيئة رقمى (١١٤، ١٢٤) لسنة ٢٠١٥، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٦، وقرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٦ بشأن قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية، متاح على الموقع الإليكترونى http: // www.cma.gov.eg /cma/Jtags/Arabic/bod_decision

٤- مركز المديرين المصرى، أغسطس ٢٠٠٨، دليل عمل لجان المراجعة، وزارة الإستثمار

٥- مركز المديرين المصرى، فبراير ٢٠١١، قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، وزارة الإستثمار، متاح على http:|| www.hawkama.net|

٦- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ٢٠٠٤، مبادىء منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات ص٣-٧. نقلاً عن OECD، ٢٠٠٤، ص٥ - ٨.

المراجع الأجنبية:

First : Books :

1- Foster, G., 1986, **Financial Statement Analysis** , Prentice Hall- New Jersy.
2- Gegory, Holly, I.& Lillien, Lerson, R. ,2003, **The role of the Audit Committee in Corporate Governance as cited in search of good directors : A guide to building Corporate Governance in the 21st century** ,(3rd edition, the center for International Private Enterprise Washington.
3- Monks, Robert & Nell Minow, 2002, **Corporate Governance**, (2nd Edition, Blackwell publishing).
4- Sloan, R. ,2001 ," Financial accounting and Corporate Governance : A discussion ", Available Online at ***www.ssrn.com***.

Second : Periodicals:

1- Allegrini, Marco; Giulio, Gerco, 2013, "Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian listed companies*", **J Manag Gov.***, Vol.17, PP. 187-216.
2- Anglin, Paul; Robert Edelstein; Yanmin Gao & Desmond Tsang, 2011, " How does Corporate Governance affect the quality of investor information? The carious case of REITs, **JRER**, Vol.33, No.1,PP.1-23.
3- Ajina, Aymen, Faten Lakhal and Danielle Sougne, 2015, "Institutional investors, Information asymmetry ,and stock market liquidity in France " International Journal of Managerial finance, Vol.11, No.1,PP.44-59.
4- Ajina, Aymen, Danielle Sougne & Mhamed Laouiti, 2013, " Do Board characteristics affect Information Asymmetry?", ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences***, Vol. 3, No. 12, PP. 660-675.
5- Atiase, K.Rouland and L., Smith Bamber, 1994, " Trading volume reactions to annual accounting earning announcements: The incremental role of predisclosure information asymmetry", ***Journal of Accounting & Economics*****,** Vol.17, No.3, PP.309-330.
6- Bahmani, Dariush, 2014, " The relation between Disclosure Quality and Information Asymmetary : Empirical Evidence from Iran", ***International Journal of Financial Research***, Vol. 5, No.2,PP.110-114.
7- Barron, O. and Stuerke, P.,1998, " Dispersion in analysts' earnings forecasts as a measure of uncertaintly ", ***Journal of Accounting, Auditing & Finance****,* Vol. 13, PP. 243-268.

8- Bartov, E., and G. Bodnar, 1996, " Alternative accounting methods, Information asymmetry and Liquidity : Theory and Evidence ", ***The Accounting Review***, Vol. 71, No. 3, PP. 397-418.

9- Beaver, W. ,2002, " Perspectives on recent capital market research ", ***The Accounting Review***, Vol. 77, No. 2, PP. 453-474.

10- Becker- Blease, John R. ; Afshad J. Irani, 2008, " Do Corporate Governance attributes affect Adverse Selection Costs? Evidence from seasoned equity offerings ", ***Rev Quant Finan Acc***, Vol. 30, PP. 281- 296.

11- Brad Ford Cornell and Erik R. Sirri, 1992, " The Reaction of Investors and Stock Prices to Insider Tracting ", ***The Journal of Finance,*** (July), Vol. xlvn, No. 3, PP. 1031-1059.

12- Bushman, R., and A. Smith, 2001, "Financial accounting information and corporate governance", **Journal of Accounting and Economics**, (December),Vol.32,No.1-3, PP. 237-337. Callahan, C., Lee, C. and Yohn, T., 1997, " Accounting information and bid – ask spread ", ***Accounting Horizons***, (Dec.), Vol. 11, No. 4, PP. 50-60.

13- C. Anuchit worawong, 2010, " The value of Principles – Based Governance Practices and the Attenuation of Information Asymmetary ", ***Asia – Pacific Finan Markets***, Vol. 17, PP. 171-207.

14- Chang, Millicent; Gino, D'Anna; Lain, Watson; Marvin, Wee ,2008, " Does Disclosure Quality Via Investor Relations Affect Information Asymmetry? ", ***Australian Journal of Management***, Vol.33, No.2, PP.375-390.

15- Chen, S., M. Defond and C. Park, 2002, " Voluntary disclosure of balance sheet information in quarterly earnings announcements ", ***Journal of Accounting & Economics***, (Jun.), Vol. 33 ,No. 2, PP. 229 – 251.

16- Chen. P., K. Lo., 2006, " Insider Trading and Voluntary Disclosure", ***Journal of Accounting Research***, (Dec.), Vol. 44, No. 5, PP. 143-164.

17- Cremers & Nair, 2005, " Corporate Governance mechanisms and Equity prices ", ***The Journal of Finance***, Vol. 60, No. 6, PP. 2859-2894.

18- Cormier, Denis, Marie – Josee Ledoux, Michel Magnan and Walter Aerts, 2010, Corporate governance and information asymmetry between managers and investors ", ***Corporate Governance***, Vol. 10, No. 5, PP. 574-589.

19- David Wan and C. H. Ong , 2005, " Board structure, process and performance : Evidence from public – listed companies in Singapore", **Corporate Governance : An International Review**, Vol. 13, No. 2, PP. 277-290.

20- David Fine gold, George S. Benson& David Hecht, 2007, " Corporate board and company performance Corporate Governance,: Review of research in light of recent reforms"***, Corporate Governance: An International Review*** Vol.15, No. 5, PP. 865-878.

21- David W. Anderson, Stewart J. Melanson & Jiri Maly, 2007, " The evolution of Corporate Governance power redistribution brings boards to life ", ***Corporate Governance : An International Review***, Vol. 15, No. 5, PP.780-797.

22- Dale Morse and Neal Ushman, 1983, " The effects of information announcements on the market micro structure", ***The Accounting Review,*** (April), Vol.11, No.2, PP. 247 – 258.

23- Daly, A., Lane, John, S., Hughes and Judy D. Rayburn, 1995, " The impact of earning announcements on the permanent price effects of black traders ", ***Journal of Accounting Research***, (Jan.), Vol.10, No. 1, PP. 317 – 334.

24- Diamond, Douglas W. and Verrecchia, Robert E., 1991, " Disclosure, Liquidity and the Cost of Capital ", ***The Journal of Finance***, (Sep.), Vol.46, No. 4, PP. 1325-1359.

25- Eccles, R. and S. Mavrinac, 1995, " Improving the corporate disclosure process ", ***Sloan Management Review***, Vol. 36, No. 4, PP. 11-25.

26- Eisenhardt, K. M. ,1989, " Agency theory : An assessment and review ", ***Academy of Management Review***, (Jan.), Vol. 14, No. 1 , PP. 57-74.

27- Elbadry, Ahmed; Dimitrios Gounopoulos and Frank Skinner, 2015, "Governance Quality and Information Asymmetry ", available at : http:// onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/fmii.12026/abstract.

28- Eli Barton and Gordon M. Bodnar, 1996, " Alternative accounting methods, Information Asymmetry and Liquidity : Theory and Evidence ", ***The Accounting Review***, (Jul.), Vol. 71, No. 3, PP. 397-418.

29- Fama, E., 1980, " Agency problems and the theory of the firm", ***Journal of Political Economy***, (April), Vol. 88, No. 2, PP. 59-288.

30- Fan, Steve, 2013, " Corporate Governance and Information Content of Stock Trades : Evidence From S&P 100 companies ", ***The International Journal of Business and Finance Research***, Vol.7, No.3, PP.41-56.

31- Gibbons, M. A., Richardson and J. Waterhause, 1990, " The management of corporate financial disclosure : Opportunism Ritualism Policies and Process", **Journal of Accounting Research**, Vol.28, No.1, PP. 121-

32- Givoly,Dan and Polman ,Dan, 1989," Insider trading and the exploritarion of insider information: Some empirical evidence", ***Journal of Business***, (Jan.), Vol.8, No. 1 , PP. 69-87 149.

33- Gul, F. and Leung, 2004," Board leadership, outside directors' expertise and Voluntary corporate disclosures", ***Journal of Accounting and Public Policy,*** Vol. 23, PP. 351-379.

34- Healy, P., and K. Palepu, 2001, " Information asymmetry, Corporate disclosure and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature ***Journal of Accounting and Economics***, (Sep.), Vol. 31, No. 1, PP. 405-440.

35- J. Levesque ,Terrence; Theresa Libby; Robert Mathieu & Sean W. G. Robby, 2010, " The effect of Director Monitoring on Bid- Ask Spreads ", ***Journal of International Accounting Research***, Vol. 9, No. 2, PP.45-65.

36- Jensen, M. C & Meckling, W. H, 1976, " Theory of the firm: Managerial behavior, Agency costs and Ownership structure", ***Journal of Financial Economics***, (Oct.), Vol. 3, No.1, PP. 305-360.

37- Kanagaretnam, Kiridarn; Lobo, Gerald; Whalen, Dennis, 2007, " Does good Corporate Governance reduce Information Asymmetry around quarterly earnings announcement? ", ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol.26, No. 4, PP. 497- 522.

38- Kathleen A. Farrell & David A.Whidbee, 2000, " The consequences of forced CEO succession for outside directors ", ***The Journal of Business***, Vol. 73, No. 4, PP. 597-627.

39- Kenneth A. Kim & John R. Nofsinger, 2007, **Corporate Governance**, (New Jersey, PEARSON, Prentice Hall, Second ED.).

40- Kim, O., and R. Verrechia, 1994, " Market liquidity volume around earning announcement ", ***Journal of Accounting and Economics***, (Jan.), Vol. 17, No. 1, PP. 41-68.

41- Knill, A., Minnick, S. and Nejad Malayeri, A., 2006, " Selective Hedging, Information Asymmetry and Future Prices ", ***The Journal of Business***, Vol. 79, No. 3, PP. 1475-1501.

42- L. Glosten and P. Milgram, 1985, " Bid – Ask and translation prices in a specialist market with hetrogeneausly informed traders ", ***Journal of Financial Economics***, (Mar.), Vol. 8, No. 2, PP. 71-100.

43- Lambert, R. A., 2001, " Contracting theory and accounting ", Journal of Accounting and Economics, Vol. 32, No. 1, PP. 3-87.

44- Lang, M. and Lundholm, R., 2000, " Voluntary disclosure and equity offerings: Reducing information asymmetry or hyping the stock", ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 38, No.4, PP. 623-662.

45- Lanfeng Kao, Jeng – Ren Chiou and Anlin Chen, 2004, " The agency problems, firm performance and monitoring mechanisms: The evidence from collateralized shares in Taiwan, **Corporate Governance: The International Review,** Vol. 12, No. 3, PP. 389-402.

46- Laura Nyantang Beny, 2004, " Insider trading laws and stock market around the world: An empirical contribution to the Eoretical Law and economics debate", ***Journal of Corporation Law***, Forthcoming, Vol.32, No. 2, PP. 237-300.

47- Leuz, C. and Verrecchia, R., 2000, " The economic consequences of increased disclosure ", ***Journal of Accounting Research*****,** Vol. 38, No. 2, PP. 91-124.

48- Matsumoto, D.,2002" Management incentives to avoid negative earnings surprises ", ***The Accounting Review***, Vol. 77, No. 3, PP. 483-514.

49- Mc Nichols & Trueman, 1994, " Public disclosure, Private information collection and Short – Term trading ", ***Journal of Accounting and Economics,*** (Jan.), Vol. 17, No. 1, PP. 69-74.

50- Merton, R. A, 1987, "A simple model of capital market equilibrium with incomplete information", **The Journal of Finance**, (July),Vol.42, No.3, PP. 483-510.

51- Ndungo, Mary Wanjiku, 2014, " Effects of corporate governance on information asymmetry between managers and investors in firms listed at the Nairobi Securities Exchange", **Un published Master Dissertation**, University of Nairobi, pp.1-52.

52- Parvez Ahmed et al., 2000, " Can moving average technical trading strategies help in volatile and decling markets? A study of some emerging Asian markets ", ***Managerial Finance***, Vol. 26, No. 6, PP. 49-65.

53- Plott. R., and S., Sunder, 1982, " Efficiency of experimental security markets with insider information: An application of rational expectation models", ***Journal of Political Economy*** ,(Aug.), Vol. 90, No. 4, PP. 663-699.

54- Rezaee, Z., 2004" Corporate governance role in financial reporting "**, Research in Accounting Regulation**, Vol. 17,No.2 ,PP. 107-149.

55- Richard Bozec, 2005, " Boards of directors, market discipline and firm performance", **Journal of Business, Finance and Accounting**, Vol. 32, No. 9, PP. 1921-1960.

56- Schuster, P., and V. Connell, 2006, " The trend toward voluntary corporate disclosures ", ***Management Accounting Quarterly***, Vol. 7, No. 2, PP. 1-9.

57- Short, H., K. Kelsey, M. Wright, and A. Hull, 1999, " Corporate governance: From accountability to enterprise ", **Accounting and Business Research**, Vol. 29, No. 4, PP. 337-352.

58- Stephen Brown, Stephen A. Hillegeist and Kin Lo, 2009, " The effect of earnings surprises on information asymmetry ", ***Journal of Accounting & Economics,*** Forthcoming, Vol. 47, No. 3, PP. 7-9.

59- Steinberg, R. Pojunis, D., 2002, " Corporate governance: The new frontier ", **The Internal Auditor**, ABI / INFORM Global, Vol. 57, No. 6, PP. 34-39.

60- Stuart Turley & Mahboub Zaman, 2004, " The Corporate Governance effects of audit committee", ***Journal of Management and Governance***, Vol.8, No.3, PP.305-332.

61- Stoll, H. R., 1989, " Inferring the components of the bid – ask spread : Theory and empirical tests ", ***The Journal of Finance***, (Mar.), Vol. 44, No. 1, PP. 115-134.

62- Suzanne Young & Vijaya Thyil ,2003, " Aholistic Model of Corporate Governance - A new Research Framework", ***Corporate Governance Journal***, Vol.8,No.1, PP. 94-108.

63- Tinic, S., 1990, " A perspective on the stock market's fixation on accounting numbers ", ***The Accounting Review***, Vol. 65, No. 4, PP. 781-796.

64- Vanden L. A. Berghe & Abigail Levrau ,2004, " Evaluating Boards of Directors : What constitutes a good corporate board? ", ***Corporate Governance : An International Review***, Vol. 12, No. 4, PP. 461-478.

65- Venkatesh and Chiang, 1986, " Information asymmetry and the dealer's bid – ask spread : A case study of earnings and dividend announcement ", ***The Journal of Finance*** ,(Dec.), Vol. 41, No. 5, PP. 1089-1102.

66- Wei- Peng, Chung, Huimin; Lee, Cheng Few; Wei- Li, Liao, 2007, " Corporate Governance and Equity Liquidity : Analysis of S& P transparency and Disclosure Voluntary ", ***Corporate Governance : An International Review***, Vol. 15, No. 4, PP. 644-660.

67- Welker, M., 1995, " Disclosure policy, information asymmetry and liquidity in equity markets ", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 11 ,No.2, PP. 801-827.

68- Welker. R.G., 2004, " Gaps in guidelines on audit committee ", ***Abacus***, Vol.40, No. 2, PP. 157-192.

69- Yakhou, M. ,and V.P. Dorweiler ,2005, "Corporate Governance reform : Impact on accounting and auditing ", ***Corporate Governance***, Vol.5, No.1, pp.39-44.

70- Yi – Wenchen et al., 2008, " Trading strategies and volume in Taiwan stock markets ", ***The Business Review***, Cambridge, Vol. 11, No. 1, PP. 61-86.

Third : Working paper :

1- Gul. F. A. and Qui, H., 2002, " Legal protection, Corporate governance, Information asymmetry in emerging financial markets ", ***Working Paper***, City University of Hong Kong.
2- Klumpes, P., 1998, " Determinants of voluntary accounting policy by Australian life insurance ", ***Working Paper***, Lancaster University.
3- Milonas, N., 1982, " The problem of asymmetric information acritique and new perspective on the signaling theory ", ***Working Paper***, The city university of New York.

Fourth : Others :

1- Cadbury Commission, 1992, Code Of Best Practice : ***Report of the committee on financial aspects of Corporate Governance***, (Gee and Co., Ltd., London, UK), PP.1-250.
2- IIA, 2003, " Standard for the professional practice of Internal Auditing, Available online at **http:// www. The iia. org/ guidance/ standards – and- practices/ professional – practices – frame work / definition – of – internal –auditing.**
3- IIA, 2004, " Internal Auditing's Role in section 302, 404 and 407 of the U.S. Sarbanes – Oxley act of 2002, New Jersey, P.15.
4- IIA, 2006, " **Organization Governance Guidance For Internal Auditors** ", PP. 4-18.
5- Institute of Internal Auditors Standards for The Professional Practice of Internal Auditing Altamonte Springs, Fl (S1980), PP. 3-4.
6- Moolchandani ,2009, " Corporate Governance (Australia) ", Available Online at ***www.ssrn.com***.
7- OECD ,1999, OECD Principales of Corporate Governance, ***Available online at www.oecd.org*** , P.5
8- 2004, OECD Principales of Corporate Governance, ***Available online at www.oecd.org***, P.12
9- OECD, 2004, Principles of Corporate Governance, Available Online at ***www. OECD.org***.
10- SEC, 1999, " Selective disclosure and insider trading ", ***Securities and Exchange Commissions***, New York, P. 7-31.
11- SEC, 2003, "Study pursuant to section 108 d of the Sarbanes Oxley Act of 2002 on the Adoption by the United States Financial Reporting System of A principle – Based Accounting System ", SEC, U.S, 20 August.
12- Steering Committee Report, 2006, " Improving business reporting Insights into enhancing voluntary disclosures ", Available online at www.Fasb.org.